المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

التقرير السنوي

2014

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

ANNUAL REPORT

2014

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION
Tel: 2977050 2 970+
Fax: 2977052 2 970+
P.O.BOX: 626, Ramallah - Palestine

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
هاتف: 2977050 2 970+
فاكس: 2977052 2 970+
ص.ب: 626، رام الله - فلسطين

www.pdic.ps
info@pdic.ps

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION
Tel: 2977050 2 970+
Fax: 2977052 2 970+
P.O.BOX: 626, Ramallah - Palestine

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
هاتف: 2977050 2 970+
فاكس: 2977052 2 970+
ص.ب: 626، رام الله - فلسطين

www.pdic.ps
info@pdic.ps

الفهرس

قائمة محتويات	
كلمة رئيس مجلس الإدارة	1
كلمة المدير العام	2
مجلس الإدارة	3
الهيكل التنظيمي	7
قائمة المصطلحات	8
نبذه عامة عن المؤسسة	9
تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني	15
أداء البنوك الأعضاء	21
الخطة الإستراتيجية للمؤسسة	25
التوعية الإعلامية والتواصل الدولي والإقليمي	27
القوائم المالية	
تقرير مدققي الحسابات المستقل	29
قائمة المركز المالي	31
قائمة الدخل	32
قائمة الدخل الشامل	33
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	34
قائمة التدفقات النقدية	35
إيضاحات حول القوائم المالية	36

كلمة رئيس مجلس الإدارة
معالي الدكتور جهاد الوزير

إنه لمن دواعي سروري أن أقدم لكم التقرير السنوي الأول للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع الذي يسلط الضوء على إنشاء المؤسسة بمبادرة من سلطة النقد الفلسطينية بناءً على القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013، الذي ينظم عمل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع كمؤسسة ذات استقلال مالي وإداري.

كان لاستمرار الضغوط والجمود على الاقتصاد العالمي والتداعيات التي أفرزتها الحرب الأخيرة على قطاع غزة أثرها الواضح على الاقتصاد الفلسطيني في العام 2014، حيث تراجع اقتصاد غزة بنحو الثلث من جهة وتباطأ النمو في الضفة الغربية من جهة أخرى، وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات مثيرة للقلق، حيث وصلت في قطاع غزة، إلى47.4% وفي الضفة إلى 19%، كما تسببت الحرب في مزيد من الارتفاع في مستويات الأسعار في غزة، وفي المواد الغذائية بشكل خاص، في حين تباطأ نمو الأسعار في الضفة تبعاً لتباطؤ النمو، الأمر الذي نجم عنه انخفاض في النمو الحقيقي نهاية الربع الثالث للعام 2014 بنحو (7.4%-) على أساس سنوي، وارتفاع معدل التضخم العام في فلسطين إلى 2.3%.

في ظل هذه الظروف، تكتسب مؤسسة ضمان الودائع أهمية خاصة في تعزيز الاستقرار المالي من خلال طمأنة صغار المودعين، كما كان لتبني سلطة النقد الفلسطينية السياسات والتدابير السليمة اللازمة لتعزيز إدارة المخاطر والحاكمية الرشيدة حسب أفضل المعايير الدولية، فضلاً عن رسم السياسات المالية والمصرفية وتنفيذها لضمان سلامة القطاع المصرفي ونمو الاقتصاد الفلسطيني بشكل متوازن، والمساهمة بشكل كبير في المحافظة على الاستقرار المالي، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، والمحافظة على جهاز مصرفي سليم ومتين يتمتع بمؤشرات أداء جيدة، حيث أظهرت مؤشرات أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني في نهاية 2014 نتائج إيجابية، فقد ارتفعت ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية العام 2014 بمقدار 630.8 مليون دولار، أو ما نسبته 7.6% عن مستواه المسجل في نهاية العام 2013 ليصل إلى حوالي 8.9 مليار دولار، بالإضافة إلى ارتفاع الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية العام 2014 بمقدار 414.3 مليون دولار، أو ما نسبته 9.41% عن مستواه في العام 2013 ليصل إلى حوالي 4,818.5 مليون دولار، وسجل إجمالي الموجودات لدى البنوك المرخصة ارتفاعاً بمقدار 610.4 مليون دولار وبنسبة نمو 5.6% عن مستواه المسجل في نهاية العام 2013 ليبلغ حوالي 11,535.5 مليون دولار، حيث استمرت البنوك بالمحافظة على معدلات مرتفعة لكفاية رأس المال أعلى من المعدل المحدد من قبل سلطة النقد الفلسطينية وأعلى من المعايير الدولية بالإضافة إلى انخفاض في نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض المباشرة لتبلغ 2.5% في نهاية العام 2014 بالمقارنة مع مستواها البالغ 2.9% والمسجل في نهاية العام 2013.

وفي الختام، أرحب بكم مجدداً وأتشرف بدعوتكم للاطلاع على التقرير السنوي الأول للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، وكلي أمل في أن تكون سنة 2015 نقطة تحول إلى الأمام في عملية تطوير اقتصادنا الوطني، مؤكداً ثقتي بسلامة الجهاز المصرفي الفلسطيني ومتانته.

د. جهاد الوزير

رئيس مجلس الادارة

كلمة المدير العام
زاهر الهموز

يسعدني ويشرفني أن أرحب بكم من خلال التقرير السنوي الأول للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع للعام 2014، ومن منطلق الشفافية والإفصاح وسعينا للتواصل الإيجابي والفعال والمستمر مع مختلف الأطراف والجهات ذات العلاقة في سبيل تحقيق رسالة المؤسسة كأحد أركان شبكة الحماية المصرفية الفاعلة في فلسطين، فإني أعتبرها فرصة عظيمة لإطلاعكم على أهم إنجازات المؤسسة في عام 2014.

شهد العام 2014 انطلاق أعمال المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، حيث تخلله العديد من الإنجازات وذلك تحقيقاً لأهداف المؤسسة المتمثلة في حماية أموال المودعين، وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي وتشجيع الادخار، الذي من شأنه أن يُسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الوطني وسلامته، وبما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية الحديثة، حيث تم إطلاق الحملة الإعلامية التي اعتمدت كافة الوسائل الإعلانية المرئية والمسموعة والإلكترونية، تحت شعار (أموالك في البنك في أمان نحن الضمان) بالإضافة إلى إصدار التعليمات بشأن تحديد رسوم الاشتراك السنوية للمصارف الأعضاء وبنسبة (0.3%) ثلاثة في الألف من مجموع الودائع المشمولة بالضمان، على أن تسدد بشكل ربع سنوي، وتعليمات الودائع غير المشمولة بالضمان، كما تم إصدار تعليمات تحديد سقف التعويض الفوري للمودعين في حال اتخاذ قرار تصفية أي بنك وبمبلغ عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى.

على الصعيد المالي، بلغت إيرادات المؤسسة من رسوم الاشتراك للبنوك الأعضاء والعوائد عليها حوالي 22.2 مليون دولار في نهاية العام 2014، منها 2.29 مليون دولار رسوم اشتراك المصارف الإسلامية.

وبالنظر إلى المؤشرات ذات الصلة بالمودعين، تقدم المؤسسة الضمانة الكاملة لحوالي 91.7% من إجمالي المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون، حيث بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة حوالي 8,119.8 مليون دولار في نهاية عام 2014، مقارنة ب 7,582.8 مليون دولار في نهاية عام 2013، وبنسبة ارتفاع بلغت 7.1%، علماً بأن هذه الودائع تعود لحوالي 1,463 ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ 5,550 دولار لعام 2014، مقارنة ب 1,431 ألف مودع ومتوسط وديعة بلغ 5,297 دولار في نهاية عام 2013.

على الصعيد الداخلي، تم توقيع مذكرتي تفاهم بين سلطة النقد الفلسطينية والمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، إحداهما لإدارة حسابات المؤسسة، والأخرى لتعزيز سبل التعاون، ولتزويد المؤسسة بالبيانات والمعلومات الخاصة بالبنوك الأعضاء.

على الصعيد الخارجي، في نوفمبر 2013 تم قبول المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع عضواً كاملاً في الهيئة الدولية لضامني الودائع IADI، بالإضافة إلى قبول عضويتها في اللجنة الإقليمية للشرق الأوسط وشمالي إفريقيا لضامني الودائع، وقد شاركت المؤسسة منذ تأسيسها في العديد من المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية في مجال ضمان الودائع، إضافة إلى قيام المؤسسة بعمل تقييم ذاتي ومفصل للامتثال للمبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الثمانية عشر الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

في الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المتواصل وتوجيهاتهم القيمة في مسيرة المؤسسة، وإلى كافة الزميلات والزملاء على جهودهم ومثابرتهم.

المدير العام
زاهر الهموز

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

معالي د. جهاد خليل الوزير
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

عُين الدكتور جهاد خليل الوزير بمرسوم رئاسي محافظاً لسلطة النقد الفلسطينية ورئيسا لمجلس إدارتها عام 2008، وأعيد تعيينه لأربع سنوات أخرى عام 2012.

د. الوزير هو مؤسس ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع التي أنشئت عام 2013. كما يرأس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، ونائب رئيس مجلس أمناء الجامعة العربية الأمريكية في مدينة جنين، وعضو مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني.

شغل د. الوزير عدة مناصب متقدمة في قطاعات عامة وخاصة، فعمل نائبا لمحافظ سلطة النقد، كما عمل وكيلا لوزارة المالية، وقائماً بأعمال وزير المالية، وشغل منصب الأمين العام لوزارة التخطيط. وهو المؤسس للنطاق الفلسطيني على شبكة المعلومات الدولية (PS)، وكان رئيساً لأول مجلس إدارة للهيئة الوطنية لتسمية النطاق الإلكتروني الفلسطيني، أسس مركز التجارة الفلسطيني، وأنتخب عضواً في جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في قطاع غزة.

يحمل د. الوزير شهادة الدكتوراه من جامعة Loughborough في بريطانيا في إدارة الأعمال.

الأستاذ المحامي علي السفاريني
عضو مجلس إدارة

يزاول الأستاذ السفاريني مهنة المحاماة منذ عام 1962، ويعمل مستشاراً قانونياً لعدد من البلديات والشركات والمؤسسات.

في عام 1993 و1994 عمل مستشاراً قانونياً للوفد الفلسطيني المفاوض في محادثات السلام الذي ترأسه د. حيدر عبد الشافي في واشنطن.

وفي عام 1995 عين رئيساً للجنة القانونية المسؤولة عن صياغة قانون الانتخابات الفلسطينية التي أنشئت بقرار من الرئيس الراحل ياسر عرفات.

ويذكر أن الأستاذ السفاريني كان أحد أعضاء لجنة الانتخابات المركزية التي اشرفت على الانتخابات العامة في عام 1996، وكذلك عضواً في لجنة الانتخابات الرئاسية في عام 2005.

حصل الأستاذ علي السفاريني على درجة البكالوريوس في المحاماة من جامعة دمشق في عام 1957، ويعد خبيراً في قانون الأراضي، والقانون الاقتصادي، وقانون الشركات وغيرها من القوانين بما فيها القانون المدني.

السيد محمد العايدي
عضو مجلس إدارة

بدأ السيد العايدي حياته العملية في منتصف الستينيات من القرن الماضي، مع تأسيس البنك المركزي الأردني في دائرة مراقبة البنوك، ولاحقا كمسؤول عن الإحصاءات الاقتصادية في دائرة الأبحاث الاقتصادية.

عمل في فلسطين خبير مراقبة بنوك في بدايات تأسيس سلطة النقد الفلسطينية، وقد انتقل بعدها للعمل مديراً لعمليات الائتمان في البنك العربي الفلسطيني للاستثمار.

عمل في الخليج العربي، إذ التحق في البنك التجاري الكويتي مديراً للعمليات للفرع الرئيسي، ومن ثم مديرا أول لدائرة التسهيلات الائتمانية للعقود الإنشائية في البنك الأهلي الكويتي، ومن ثم في بنك قطر الوطني بنفس العمل. ثم عمل مديراً لدائرة التفتيش ومستشاراً لمجلس الإدارة في شركة عبد العزيز وعلي اليوسف المزيني - الكويت، ومن ثم مديراً مالياً لمجموعة شركات المقاولات التابعة للسيد عبد المحسن القطان.

في الأردن عمل في بنك الأردن مديراً لشركة الحاسب الآلي التابعة للبنك المذكور، ومن ثم مستشارا أول للدعم المالي لبرنامج التحديث الصناعي الأوروبي «إجادة» وإدارة صندوق ضمان القروض الصناعية التابع للبرنامج وانضم بعدها إلى مجموعة المعشر مستشاراً مالياً.

وعمل في سورية مدير ائتمان لدى برنامج بنك الاستثمار الأوروبي.

السيد العايدي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة العربية في بيروت، ودبلوم في الإحصاء من بوليتكنيك لندن -المملكة المتحدة.

د. سعيد هيفاء
عضو مجلس إدارة

د. سعيد هيفاء من مواليد المزرعة الشرقية – فلسطين سنة 1951.

حصل د. هيفاء على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والاحصاء من الجامعة الأردنية سنة 1974، وفي عام 1979 حصل على درجة الماجستير في الاقتصاد القياسي والاقتصاد الدولي من جامعةMcGill – مونتريال – كندا، كما حصل على الدكتوراه في الاقتصاد مع التركيز على النظرية النقدية من نفس الجامعة سنة 1984.

انضم د. هيفاء لطاقم جامعة بيزيت في عام 1980، وعين رئيساً لدائرة الاقتصاد في الفترة بين 1984 –1986، وعميداً لكلية التجارة والاقتصاد في الفترة 1986–1989، ورئيساً لدائرة الاقتصاد في الفترة 2006 –2011، وللفترة 2012 لغاية تاريخه ومنسقاً لبرنامج الماجستير في الاقتصاد 2007–2011، وللفترة 2012 لغاية تاريخه.

كان د. هيفاء عضواً في الوفد الفلسطيني –مجموعة العمل المتعددة الأطراف على التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي، فضلاً عن كونه منسقاً مع بعثة البنك الدولي للاقتصاد الكلي خلال الفترة 1991–1994.

كان د. هيفاء عضواً في العديد من المؤسسات الوطنية والدولية، وأجرى العديد من الأبحاث التي هدفت إلى تعزيز وتطوير قطاعي الزراعة والصناعة في فلسطين.

كان عضو مجلس إدارة في سلطة النقد الفلسطينية 2009–2012.

حالياً يشغل د. سعيد هيفاء منصب رئيس دائرة الاقتصاد ومدير برنامج الماجستير في الاقتصاد في جامعة بيزيت.

د. باسم خوري
عضو مجلس إدارة

سيرة د. خوري مليئة بالإنجازات على عدة أصعدة. فقد أسس شركة دار الشفاء لصناعة الأدوية المساهمة المحدودة، وشغل منصب رئيس مجلس إدارتها منذ التأسيس حتى الآن.

كما أسس شركة Premium Pharmacare في مالطا في العام 2009، والشركة الوطنية للصناعات الزراعية في العام 2007، بالإضافة الى مساهمته في تأسيس شركة فلسطين للتأمين في العام 1996.

في عام 2009 عين السيد خوري وزيراً للاقتصاد الوطني الفلسطيني، وشغل مناصب عدة أهمها رئيس الاتحاد للصناعات الفلسطينية في 2006 – 2009، ورئيس الاتحاد العام للصناعات الدوائية في 2001–2004، ورئيس اللجنة العلمية في نقابة الصيادلة 1992– 1994 وعضو اللجنة الفنية للتجارة والصناعة في الطواقم الفنية المساندة للوفد المفاوض 1990–1992، وعضو مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لتنمية التجارة في 1993–2002.

ويذكر أن السيد خوري عضو في أكثر من هيئة، فهو عضو في مجلس أمناء جامعة بيرزيت، وعضو مجلس إدارة معهد ادوارد سعيد الوطني للموسيقى، وعضو مجلس إدارة هيئة سوق راس المال وعضو مجلس إدارة مؤسسة Saint Yves لحقوق الإنسان،

يحمل السيد خوري شهادة الصيدلة الصناعية من University of Oklahoma في الولايات المتحدة 1983.

د. حاتم سرحان
عضو مجلس إدارة

يشغل د. سرحان حالياً منصب مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتدرج في عدة مناصب في الوزارة حيث شغل نفس المنصب في 2005-2006، كما عمل مدير دائر تسجيل الشركات في 1995-2005، ومدير عام الادارة العامة للسياسات والتحليل والإحصاء في 2006-2010.

شارك د. سرحان في عدة دورات وندوات على الصعيدين الدولي والمحلي، كمشاركته في ندوة التنمية الإدارية في المهارات الإدارية (الخبراء العرب) في عام 1996، ودورة حول الملكية الصناعية في جنيف عام 2000، ودورة عن التحكيم والوساطة في عام 2002، وندوات ومؤتمرات حول الوكالات التجارية ومشروع قانون ضريبة الدخل وقانون الشركات في الضفة وغزة، وحصل على شهادة محكم تجاري من وزارة العدل الفلسطينية في عام 2006. وجدير بالذكر أن د. سرحان يحمل شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة موسكو 1994.

السيد أحمد الصباح
عضو مجلس إدارة

شغل السيد الصباح عدة مناصب في وزارة المالية، منذ العام 2013 يشغل منصب المحاسب العام للوزارة،بالإضافة إلى مدير عام دائرة الممتلكات الحكومية. وفي الفترة بين 2007 و2008 عمل مدير عام الحسابات العامة، وقبل ذلك في عام 2003 حتى 2007 كان مدير عام الخزينة، وفي السنوات التي سبقتها شغل منصب مدير عام المدفوعات.

السيد الصباح عضو مجلس إدارة في أكثر من مؤسسة وطنية، فهو عضو مجلس إدارة في مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى، وعضو مجلس إدارة في المجلس الأعلى للدفاع المدني، وكذلك في شركة النقل الوطنية للكهرباء.

يحمل شهادة ماجستير في إدارة الاعمال من جامعة بيرزيت 2007.

الهيكل التنظيمي

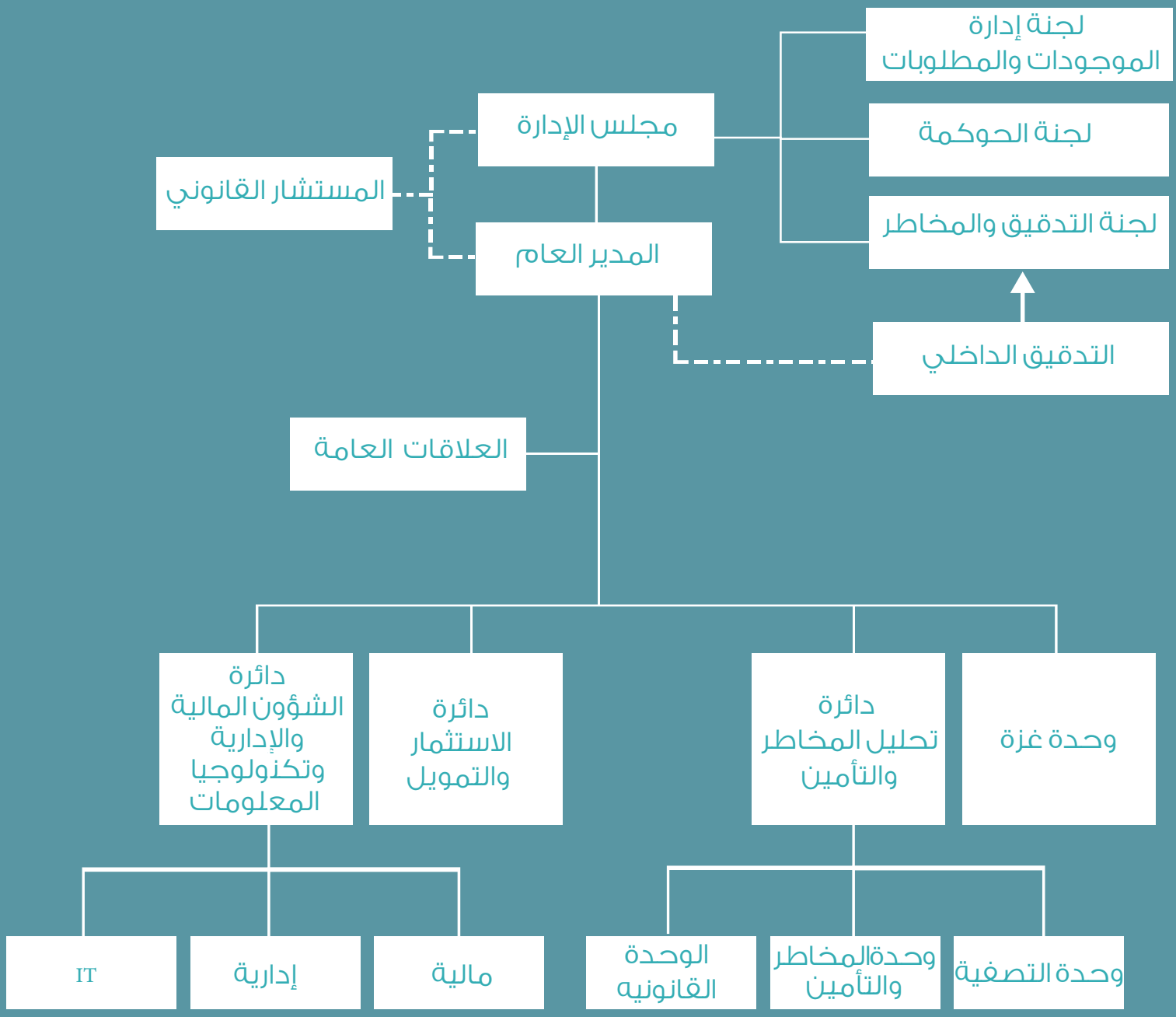

قائمة المصطلحات

البنوك الاعضاء:

البنوك الفلسطينية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في فلسطين، المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، سواء أكانت هذه البنوك تقليدية أم إسلامية.

الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

جميع أنواع الودائع لدى البنوك الأعضاء في جميع العملات باستثناء:

١. ودائع الحكومة ومؤسساتها، ودائع سلطة النقد، ودائع ما بين الاعضاء والمؤسسات المالية الأُخرى.

٢. التأمينات النقدية في حدود رصيد التسهيلات القائمة بضمانها.

٣. ودائع الأطراف ذوي الصلة بالعضو وفق أحكام قانون المصارف النافذ.

٤. ودائع مدققي حسابات العضو و/ أو أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لديه.

٥. ودائع الاستثمار المقيد وفق ما يحدده المجلس.

٦. ودائع شركات التامين وشركات الوساطة .

الودائع الخاضعة للتعويض الفوري:

مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لكل مودع لدى البنك الواحد وبسقف 10,000 دولار (عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الاخرى) التي تستحق الأداء في حال تصفية أي بنك.

الودائع المضمونة كلياً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تساوي أو تقل قيمتها عن 10,000دولار (عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى).

الودائع المضمونة جزئياً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تزيد قيمتها عن 10,000 دولار (عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى).

سقف الضمان:

الحد الأعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويض فوري للمودع الواحد لدى أي بنك عضو يتقرر تصفيته ويساوي 10,000 دولار

(عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملات الأخرى) .

الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI):

مؤسسة غير ربحية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة مقرها في بنك التسويات الدولية في بازل (سويسرا)، هدفها المساهمة في استقرار الأنظمة المالية وتشجيع التعاون والتنسيق الدولي وتبادل الخبرات في مجال ضمان الودائع، ويبلغ عدد مؤسسات ضمان الودائع الاعضاء في الهيئة (79) عضواً و (7) مؤسسات تابعة و(13) شريك.

المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع:

مجموعة من المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان ودائع فعالة وعددها (18) مبدأً أساسياً الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

نبذة عامة عن المؤسسة

رؤيتنا:

أن نكون مؤسسة رائدة مهنياً في مجال ضمان الودائع على المستوى الإقليمي والدولي.

رسالتنا:

حماية المودعين لدى البنوك الأعضاء وتشجيع الادخار والمساهمة في تعزيز الثقة بالنظام المصرفي في فلسطين.

قيمنا الجوهرية:

المصداقية والشفافية: الالتزام بأفضل المعايير الأخلاقية والمهنية للقيام بالمهام بكفاءة وفعالية.

ترسيخ روح الانتماء: الحس بالمسؤولية والولاء والإخلاص تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.

العمل بمهنية عالية وتميز: تطبيق المعايير والممارسات الدولية وأفضل المهارات والمعرفة والخبرات المتاحة.

العمل بروح الفريق: العمل كفريق واحد بروح عالية، والمحافظة على خطوط الاتصال مع الأطراف ذات العلاقة.

التدريب المستمر: الحرص على الارتقاء علمياً ومهنياً لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

أهدافنا:

١. بناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لتأمين حماية حقوق المودعين لدى البنوك الأعضاء.

٢. إدارة عملية التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية.

٣. تعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي.

٤. تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني والمساهمة في الحفاظ على استقراره.

٥. رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين.

النشأة:

أنشئت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب أحكام القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 مؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية والاستقلال المالي والإداري، بهدف حماية أموال المودعين في البنوك الأعضاء وتشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني.

تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة تمكنها من القيام بمهامها كضامن للودائع، ومصف للبنوك، بالإضافة إلى الدور الرقابي الممنوح لها قانوناً المتمثل في تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالبنوك الأعضاء بشكل دوري مع سلطة النقد الفلسطينية وفق آليات محددة تكفل للمؤسسة الحصول على كافة المعلومات اللازمة لتحقيق أهدافها .

مصادر التمويل

تتكون مصادر تمويل المؤسسة من رسوم الاشتراك السنوية المحصلة من البنوك الأعضاء ومن عوائد استثمار أموال نظام ضمان الودائع، كما يجوز للمؤسسة الحصول على المنح المالية من أية جهة يوافق عليها المجلس، إضافة إلى إمكانية الاقتراض بهدف تعويض المودعين في حال عدم كفاية مواردها المالية، تسعى المؤسسة باستمرار لتطوير بنيتها التحتية وكوادرها البشرية لتتمكن من القيام بمهامها بكفاءة وفاعلية لتحقيق رسالتها وأهدافها المؤسسية خاصة فيما يتعلق بحماية صغار المودعين، والحفاظ على حقوق كبار المودعين، وتوعية الجمهور بدور المؤسسة في حماية ودائعهم لدى البنوك الاعضاء.

تعتبر المؤسسة المصفي الوحيد لأي بنك اتخذ قرار تصفيته من قبل سلطة النقد الفلسطينية

أبرز إنجازات المؤسسة للعام 2014

شهد العام 2014 انطلاق أعمال المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013، حيث تخلله العديد من الإنجازات وذلك تحقيقاً لأهداف السياسة العامة للمؤسسة المتمثلة في حماية أموال المودعين، وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي وتشجيع الادخار، الذي من شأنه أن يسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الوطني وسلامته، وبما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية الحديثة، حيث تم إصدار تعليمات سقوف تعويض المودعين في حال تصفية أي بنك بمبلغ عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى، والتعليمات بشأن رسوم الاشتراك السنوية للمصارف الأعضاء بنسبة (0.3%) ثلاثة في الألف من مجموع الودائع المشمولة بالضمان، على أن تسدد بشكل ربع سنوي، وتعليمات الودائع غير المشمولة بالضمان، وإطلاق الحملة الإعلامية التي اعتمدت كافة الوسائل الإعلانية المرئية والمسموعة والإلكترونية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تم إنشاء صندوقين لإدارة اشتراكات الأعضاء أحدهما للبنوك التقليدية، والآخر للبنوك الإسلامية، بحيث تستثمر أموال الصندوقين وفق سياسة الاستثمار المعتمدة، مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية لصندوق البنوك الإسلامية.

المهام والصلاحيات:

-التصفية:

تعتبر المؤسسة بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 المصفى الوحيد لأي بنك تقرر سلطة النقد تصفيته، وتتمتع المؤسسة بكافة الصلاحيات القانونية التي تمكنها من إتمام إجراءات التصفية، كما لها صلاحية إجراء التقاص ما بين ودائع العميل لدى البنك والديون والالتزامات المترتبة عليه التي تساعد المؤسسة كضامن للودائع في تحديد قيمة الودائع التي يستحق عنها المودع مبلغ الضمان مستحق الأداء.

إن مسؤوليات المؤسسة تتعدى إجراءات التعويض الفوري وفق سقف التعويض المحدد بالقانون للمودعين إلى تعويض بقية المودعين بعد تسوية الديون والالتزامات المترتبة على البنك تحت التصفية وإتمام إجراءات تصفية موجوداته واسترداد حقوقه إستناداً على قيمة المتحصلات منها.

- تعويض المودعين:

تعتبر المؤسسة مسؤولة قانوناً عن تعويض المودعين لدى البنوك الأعضاء بعد نشر قرار التصفية الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية في الصحف الرسمية، وتلتزم المؤسسة بتعويض المودعين حسب سقف التعويض المحدد، ويتم احتساب سقف التعويض لكل مودع على أساس توحيد جميع ودائعه المؤمنه لدى العضو بما في ذلك الفوائد أو العوائد المستحقه له حتى تاريخ نشر قرار تصفية هذا العضو في الجريدة الرسمية.

> يصبح مبلغ الضمان مستحق الأداء بمجرد صدور قرار التصفية ويجب على المؤسسة دفعه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم المودع لمطالبته.

- إدارة الاحتياطي:

تعكف المؤسسة على تكثيف جهودها الرامية الى تعزيز احتياطاتها المالية حتى تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها القانونية لضمان الودائع وبما يسهم في تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية في حماية أموال المودعين لدى البنوك الأعضاء في فلسطين، لذلك يتوجب عليها تكوين احتياطيات بموجب القانون بنسبة محددة 3% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانونها، وتتشكل هذه الاحتياطيات من رسوم الاشتراكات الربع سنوية التي يتم تحصيلها من البنوك الأعضاء ومن عوائد الاستثمارات وأي عوائد أخرى بعد طرح كافة المصاريف منها. وتقوم المؤسسة بتبني خطة متكاملة للوصول إلى النسبة المتوخاة ضمن إطار زمني متوازن.

-متابعة أوضاع البنوك العاملة في فلسطين

من منطلق تمكين المؤسسة من القيام بدورها كضامن للودائع ومصفٍّ للبنوك بموجب القانون وضمان جاهزيتها لإدارة عمليات التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية عالية وبالتعاون والتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية تعمل المؤسسة على متابعة وتقييم الأوضاع المالية للبنوك ونتائج أعمالها، حيث تم إبرام اتفاقية مع سلطة النقد الفلسطينية من أجل تبادل المعلومات والبيانات بشكل دوري وفق آليات محددة، تكفل للمؤسسة الحصول على كافة المعلومات اللازمة لتحقيق أهدافها، إضافة إلى قيام المؤسسة بعمل اختبارات التحمل كأداة لدعم وتعزيز ضبط المخاطر، إضافة إلى الصلاحيات لدى المؤسسة لتطبيق نظام استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء المبني على المخاطر وذلك بالتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك بهدف تخفيض المخاطر السلوكية، ووضع الإجراءات اللازمة لتخفيض مستوى المخاطر الممكن أن تتعرض لها،وتحقيق مبدأ الانصاف في آلية استيفاء الرسوم وتحفيز البنوك الأعضاء لتحسين أدوات مراقبة المخاطر.

الملامح الرئيسية لنظام ضمان الودائع في فلسطين

-العضوية:

العضوية إجبارية لجميع البنوك المرخصة من قبل سلطة النقد سواء أكانت بنوكاً تقليدية أم إسلامية.

بلغ عدد البنوك الأعضاء والخاضعة لأحكام القانون
17 بنكاً في العام 2014، منها 7 مصارف محلية وعشرة وافدة.

- سقف الضمان الفوري:

تعويض فوري حده الأقصى 10,000 دولار (عشرة آلاف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى).

- نطاق التغطية:

*الودائع المضمونة:

تضمن المؤسسة كافة الودائع وبجميع العملات لجميع أصحاب الحسابات في البنوك الأعضاء بما في ذلك:

- الحسابات الجارية تحت الطلب.
- ودائع التوفير.
- الودائع الآجلة والخاضعة لإشعار.
- حسابات الودائع المشتركة (العائدة لأكثر من شخص).

* الودائع غير المضمونة:

-ودائع الحكومة ومؤسساتها.
-ودائع سلطة النقد الفلسطينية.
-ودائع ما بين الأعضاء والمؤسسات المالية الأخرى.
-التأمينات النقدية في حدود رصيد التسهيلات القائمة بضمانها.
-ودائع مدققي حسابات العضو و/أو أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لديه.
-ودائع الاستثمار المقيدة وفق ما يحدده المجلس.
-ودائع الأطراف ذوي الصلة بالعضو وفق قانون المصارف النافذ.
- ودائع شركات التأمين وشركات الوساطة.

- رسوم الاشتراك:

يترتب على البنك العضو تسديد رسوم الاشتراك بشكل ربع سنوي وتكون نسبة رسوم الاشتراك (0.3%) ثلاثة في الألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لديه، ويجوز لمجلس إدارة المؤسسة تحديد نسبة اشتراك تتماشى مع درجة المخاطر لكل عضو وفق معايير يتم الاتفاق عليها مع سلطة النقد وجمعية البنوك وذلك بموجب تعليمات تصدر لهذه الغاية، كما يجوز للمجلس مراجعة نسب الاشتراك السنوي وتعديلها وتحديد آلية الاحتساب.

إدارة المؤسسة:

مجلس الإدارة:

يتولى إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع والاشراف عليها مجلس إدارة يتكون من سبعة أعضاء برئاسة محافظ سلطة النقد الفلسطينية، وممثلا عن وزارة المالية، ومراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني بالإضافة الى أربعة أعضاء مستقلين يتم تعيينهم بقرار من رئيس دولة فلسطين وتنسيب من رئيس المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط. وقد حدد القانون مهمات وصلاحيات مجلس الإدارة بما فيها رسم السياسات ووضع الإستراتيجيات، واعتماد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووصف وظائفه، وإقرار الأنظمة والتعليمات الداخلية والإجراءات الخاصة بسير العمل، وإقرار الموازنة التقديرية السنوية للمؤسسة، واقرار خطط وسياسة استثمار أموال المؤسسة وإقرار واعتماد التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون، وتحديد واقرار نسب الاشتراك السنوية للأعضاء، وتحديد سقوف التعويض وغيرها من المهمات.

الجهاز الإداري والتنفيذي:

1-المدير العام

أعطى قانون المؤسسة المدير العام المهمات والصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون المؤسسة بما فيها تنفيذ السياسات والقرارات التي يتخذها مجلس الإدارة والإشراف على جهاز المؤسسة الإداري.

2-دائرة الشؤون المالية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات

تتولى الدائرة مسؤولية مسك السجلات والدفاتر المحاسبية وكذلك مسؤولية الحفاظ على الموجودات و الموارد المالية للمؤسسة وتوفير المعلومات المالية الدقيقة وبالوقت المناسب لصانعي القرار، كما تتولى الوحدة تأمين احتياجات المؤسسة من الكوادر البشرية ومن الأجهزة والمعدات وصيانتها وتوفير البرامج اللازمة لسير أعمال المؤسسة ولتحقيق أهدافها.

3- دائرة تحليل المخاطر والتأمين

تتولىالدائرة العديد من الأدوار والمهمات والمسؤوليات التي تسهم في تنفيذ وتطوير سياسات ضمان الودائع في المؤسسة، وإلى تعزيز مبادئ إدارة المخاطر وتعزيز الثقة في النظام المالي الفلسطيني.

3.1 المخاطر والتأمين

تتولى الوحدة متابعة استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء، والتجهيزات لتطبيق نظام استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء المبني على المخاطر وذلك بالتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك بهدف تخفيض المخاطر السلوكية وتحقيق مبدأ الانصاف في آلية استيفاء الرسوم وتحفيز البنوك الأعضاء لتحسين أدوات مراقبة المخاطر ووضع الإجراءات اللازمة لتخفيض مستوى المخاطر الممكن أن تتعرض لها، إضافة إلى قيامها باختبارات التحمل كأداة لدعم وتعزيز ضبط المخاطر.

3.2 التصفية

تتولى الوحدة القيام بالمهمات المناطة بالمؤسسة كمصفٍّ لأي بنك تقرر تصفيته وفق أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه، وتعمل على وضع وتطوير السياسات المختلفة لعمليات التصفية، وذلك لتنفيذ إجراءاتها بكفاءة وفاعلية، كما يتولى القسم وضع وتطوير وإدارة إجراءات تعويض المودعين بموجب أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه.

3.3 القانونية

تتولى الوحدة القيام بكافة المعاملات القانونية للمؤسسة ومتابعة إنجازها مع جهات الاختصاص، ورفع التقارير الدورية عن عمل القسم، وصياغة العقود والاتفاقيات للمؤسسة.

4- التدقيق الداخلي

يرتبط نشاط التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة ويتولى مهمة التحقق من صلاحية وسلامة نشاطات المؤسسة المختلفة ورفع التوصيات بنتائج الفحص والتقييم والتحليل لإدارات المؤسسة المختلفة بهدف النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية.

5- دائرة الاستثمار والتمويل

تتولى الدائرة توفير البيانات والمعلومات اللازمة لدعم عملية التخطيط والتطوير في المؤسسة، إضافةً إلى إدارة استثمارات أموال المؤسسة وفق سياسة الاستثمار المعتمدة من مجلس إدارة المؤسسة ووفق أحكام قانون المؤسسة.

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني

ارتفع إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني إلى ما مقداره 8,934.5 مليون دولار في نهاية عام 2014 مقابل 8,303.7 مليون دولار في نهاية عام 2013، أي بزيادة قدرها 630.8 مليون دولار ونسبتها 7.6% . علماً بأن معدل النمو السنوي لودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي للسنوات الست الأخيرة بلغ 8.38% في المتوسط.

التطور التاريخي لودائع العملاء في الجهاز المصرفي الفلسطيني للفترة 2009-2014

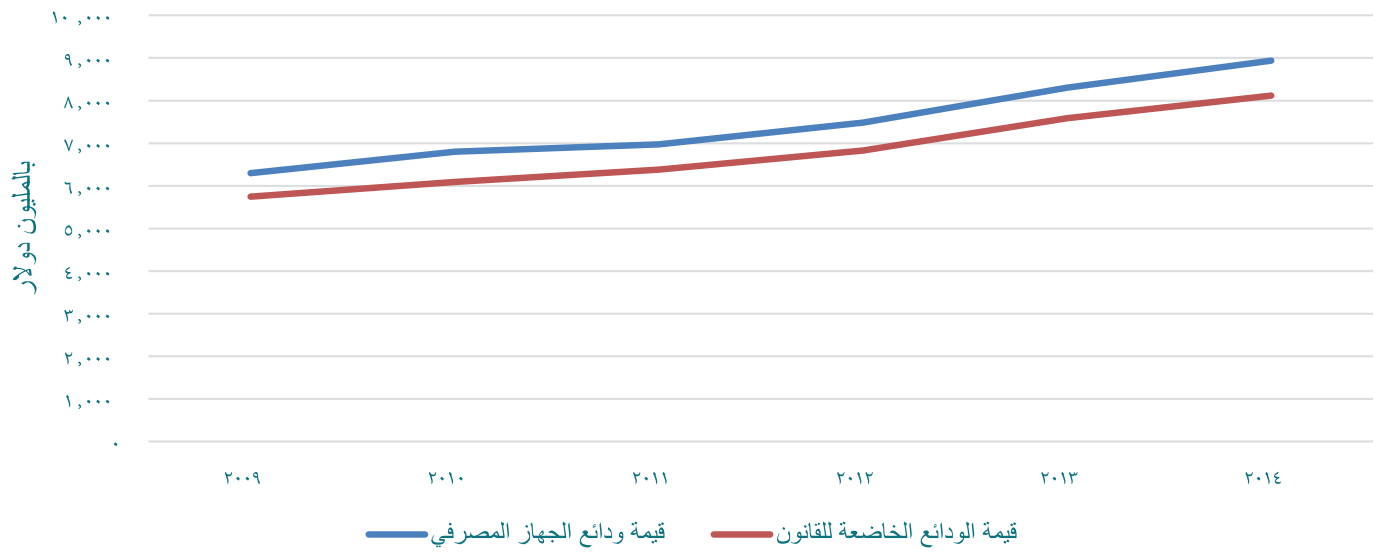

توزيع الودائع على القطاعات المختلفة

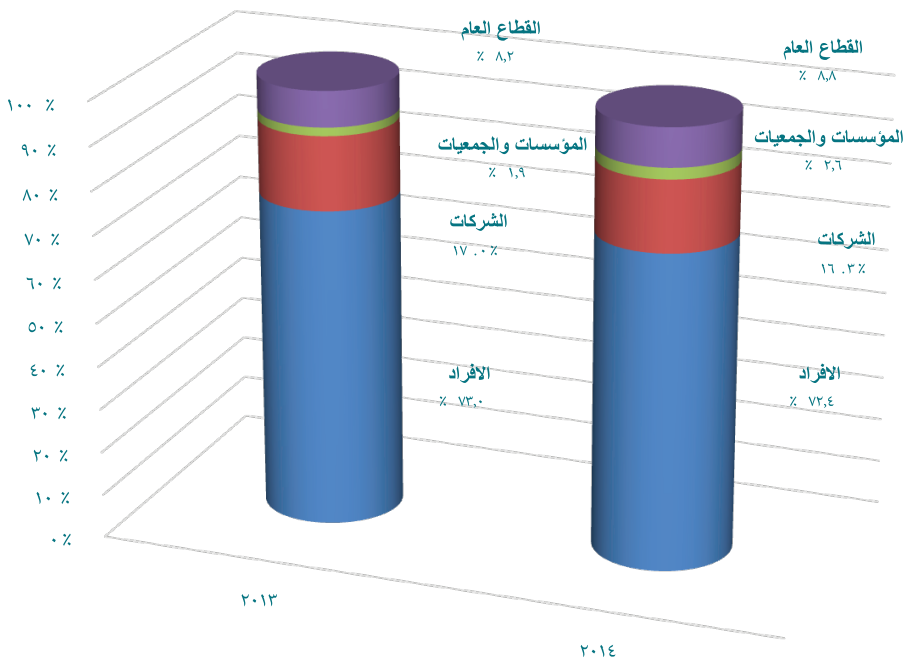

توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي على القطاعات المختلفة (بالمليون دولار) ونسب نموها				
	الأفراد	الشركات	المؤسسات والجمعيات	القطاع العام
٢٠١٣	٦,٠٥٨,٠	١,٤٠٧,٧	١٦٠,٣	٦٧٧,٨
٢٠١٤	٦,٤٦٨	١,٤٥٣,٣	٢٢٧,٩	٧٨٥,٢
نسبة النمو	٪٦,٨	٪٣,٢	٪٤٢,٢	٪١٥,٩

شكلت الودائع المملوكة من قبل الافراد ما نسبته 72.4% من إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي في نهاية العام 2014.

توزيع ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي على العملات المختلفة (بالمليون دولار)				
	ودائع الشيقل	ودائع الدينار	ودائع الدولار	ودائع بالعملات الأخرى
٢٠١٣	٢,٤٠٩,٩	٢,١٠٦,٠	٣,٤٦٠,٦	٣٢٧,٢
٢٠١٤	٢,٧٥٠,٥	٢,٢٩٩,٤	٣,٥٥٠,٤	٣٣٤,٢
نسبة النمو	٪١٤,١	٪٩,٢	٪٢,٦	٪٢,١

تطور الودائع والمودعين في البنوك التجارية مقارنة مع البنوك الاسلامية للأعوام (٢٠٠٩ - ٢٠١٤)					
السنة	الودائع (بالمليون دولار)		عدد المودعين (بالأف)		الاجمالي
	بنوك تجارية	بنوك اسلامية	بنوك تجارية	بنوك اسلامية	الودائع (بالمليون)	المودعين (بالأف)
٢٠٠٩	٥,٧٦٣	٥٣٤	١,٠٠٧	٢١٠	٦,٢٩٧	١,٢١٦
٢٠١٠	٦,٢٨٣	٥١٩	١,٢٢٥	١٩٠	٦,٨٠٢	١,٤١٤
٢٠١١	٦,٤٣٥	٥٣٧	١,٢٢٣	١٩٣	٦,٩٧٣	١,٤١٦
٢٠١٢	٦,٨٥٨	٦٢٦	١,٢٥٦	٢٠٨	٧,٤٨٤	١,٤٦٤
٢٠١٣	٧,٥٥٣	٧٥١	١,٢٣٣	٢٠٣	٨,٣٠٤	١,٤٣٥
٢٠١٤	٨٠٥٣,٤	٨٨١,٧	١,٢٤٥	٢٢٢	٨,٩٣٥	١,٤٦٧

قيمة الودائع في البنوك التجارية مقارنة مع البنوك الاسلامية

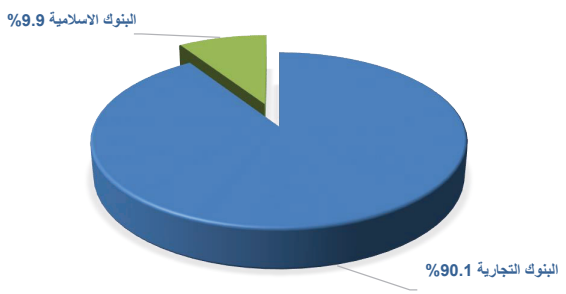

عدد المودعين في البنوك التجارية مقارنة مع البنوك الاسلامية

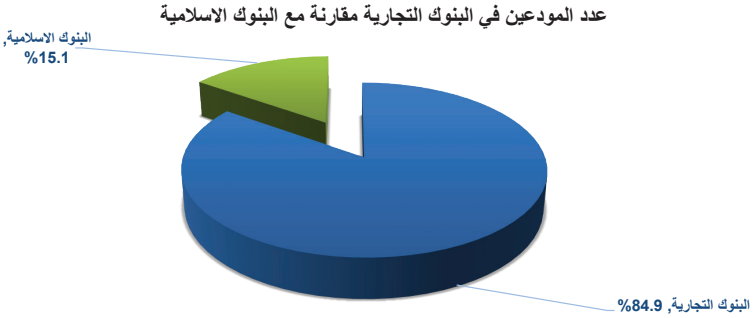

الودائع الخاضعة لأحكام القانون

بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة حوالي 8,119.8 مليون دولار في نهاية عام 2014 مقارنة ب 7,582.8 مليون دولار في نهاية عام 2013 وبنسبة ارتفاع بلغت 7.1%، علماً بأن هذه الودائع تعود لحوالي 1,463 الف مودع، بمتوسط وديعة بلغ 5,550 دولار لعام 2014 مقارنة ب 1,431 ألف مودع، ومتوسط وديعة بلغ 5,297 دولار في نهاية عام 2013.

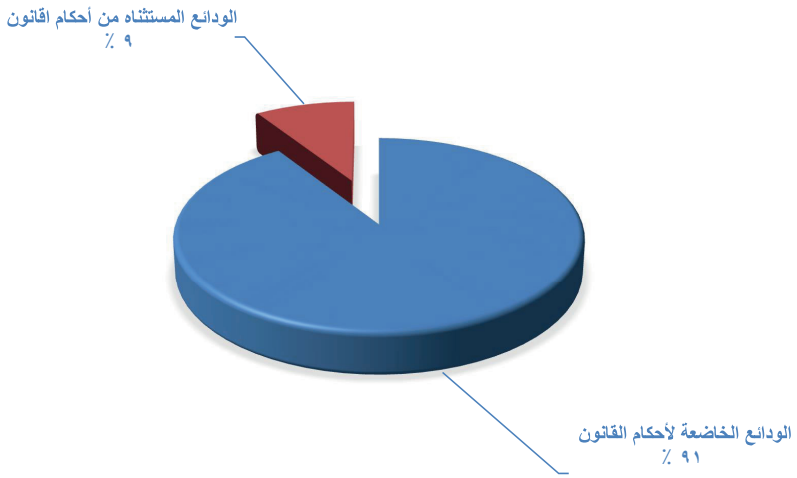

ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء ٨,٩٣٤.٥ مليون دولار

شكلت الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما نسبته 91% من إجمالي الودائع لدى البنوك الأعضاء في نهاية العام 2014

الودائع المضمونة بالكامل

شكلت الودائع المضمونة بالكامل وفق أحكام القانون (الودائع التي يقل رصيدها عن أو يساوي عشرة آلاف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى) ما نسبته 14.8% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2014، حيث بلغت ما مقداره 1,198 مليون دولار، تعود لحوالي 1,342 ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ 893 دولار مقارنة ب 1,093 مليون دولار في نهاية عام 2013 تعود لحوالي 1,319 ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ 829 دولار، حيث بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية عام 2014 حوالي 91.7%.

بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل حوالي 91.7% من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية عام 2014.

شكلت الودائع المضمونة بالكامل ما نسبته 14.8% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2014.

الودائع المضمونة جزئياً

أما الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تزيد عن عشرة آلاف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى – أي المضمونة جزئياً – فقد بلغت حوالي 6,922 مليون دولار في نهاية عام 2014 مقارنة بـ 6,490 مليون دولار في نهاية عام 2013، لتشكل ما نسبته 85.2% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2014.

وتعود هذه الودائع لحوالي 121 ألف مودع، يشكلون ما نسبته 8.3% من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون، بمتوسط وديعة بلغ 57,138 دولار في نهاية عام 2014 مقارنة بـ 113 ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ 57,631 دولاراً في نهاية عام 2013.

بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم جزئياً حوالي 8.3% من اجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية العام 2014

شكّلت الودائع المضمونة جزئياً ما نسبته 85.2% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2014

التعويض الفوري:

بلغت نسبة تركز قيمة التعويض الفوري لدى أكبر بنك في نهاية عام 2014 ما نسبته 27%، في حين بلغت نفس النسبة لدى أكبر بنكين ما نسبته 52%، وما نسبته 70% لدى أكبر ثلاثة بنوك.

أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودعين في البنوك الاعضاء للفترة من كانون الاول ٢٠٠٩ الى كانون الاول ٢٠١٤

البند / نهاية الفترة	كانون الأول - ٠٩	كانون الأول - ١٠	كانون الأول - ١١	كانون الأول - ١٢	كانون الأول - ١٣	كانون الأول - ١٤	نسبة النمو
اجمالي ودائع الجهاز المصرفي (مليون دولار)	٦,٢٩٦,٨	٦,٨٠٢,٤	٦,٩٧٢,٥	٧,٤٨٤,٢	٨,٣٠٣,٧	٨,٩٣٤,٥	٧,٦٪
عدد المودعين في الجهاز المصرفي (ألف مودع)	١,٢١٦	١,٤١٤	١,٤١٦	١,٤٦٤	١,٤٣٥	١,٤٦٧	٢,٢٪
متوسط الوديعة لعدد المودعين في الجهاز المصرفي (دولار)	٥,١٧٧	٤,٨١٠	٤,٩٢٢	٥,١١٢	٥,٧٨٦	٦,٠٩١	٥,٣٪
اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (مليون دولار)	٥,٧٤٨	٦,٠٩٢	٦,٣٨١	٦,٨٢٨	٧,٥٨٣	٨,١٢٠	٧,١٪
عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون(ألف مودع)	١,٢١٢	١,٤١٠	١,٤١٢	١,٤٦٠	١,٤٣١	١,٤٦٣	٢,٢٪
متوسط الوديعة للعملاء الخاضعين لأحكام القانون (دولار)	٤,٧٤٣	٤,٣١٩	٤,٥١٩	٤,٦٧٨	٥,٢٩٧	٥,٥٥٠	٤,٨٪
نسبة إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون الى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي (٪)	٩١,٣٪	٨٩,٦٪	٩١,٥٪	٩١,٢٪	٩١,٣٪	٩٠,٩٪	٠,٥-٪
قيمة التعويض الفوري (مليون دولار)	١,٩٤٠	٢,١٨٣	١,٩٩٧	٢,٠٩٣	٢,٢١٩	٢,٤٠٩	٨,٦٪
قيمة ودائع العملاء المضمونة بالكامل (الودائع التي يقل رصيدها أو يساوي سقف الضمان) (مليون دولار)	٩٩٠	١,٠٧٩	١,٠٤٠	١,٠٤٨	١,٠٩٣	١,١٩٨	٩,٦٪
عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (ألف مودع)	١,١١٧	١,٣٠٠	١,٣١٦	١,٣٥٥	١,٣١٩	١,٣٤٢	١,٧٪
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (دولار)	٨٨٦	٨٣٠	٧٩٠	٧٧٣	٨٢٩	٨٩٣	٧,٧٪
قيمة ودائع العملاء المضمونة جزئيا (الودائع التي يزيد رصيدها عن سقف الضمان) (مليون دولار)	٤,٧٥٩	٥,٠١٣	٥,٣٤١	٥,٧٨١	٦,٤٩٠	٦,٩٢٢	٦,٧٪
عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (ألف مودع)	٩٥	١١٠	٩٦	١٠٥	١١٣	١٢١	٧,٦٪
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (دولار)	٥٠,٠٥٥	٤٥,٤٢٣	٥٥,٨١٤	٥٥,٣٠٦	٥٧,٦٣١	٥٧,١٣٨	٠,٩-٪
نسبة قيمة ودائع العملاء المضمونة بالكامل الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (٪)	١٧,٢٪	١٧,٧٪	١٦,٣٪	١٥,٣٪	١٤,٤٪	١٤,٨٪	٢,٤٪
نسبة قيمة ودائع العملاء المضمونة جزئيا الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (٪)	٨٢,٨٪	٨٢,٣٪	٨٣,٧٪	٨٤,٧٪	٨٥,٦٪	٨٥,٢٪	٠,٤-٪
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل الى عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (٪)	٩٢,٢٪	٩٢,٢٪	٩٣,٢٪	٩٢,٨٪	٩٢,١٪	٩١,٧٪	٠,٤-٪
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا الى عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (٪)	٧,٨٪	٧,٨٪	٦,٨٪	٧,٢٪	٧,٩٪	٨,٣٪	٥,٣٪
نسبة تركز قيمة التعويض الفوري لدى اكبر بنكين (٪)						٥٢٪	
نسبة تركز قيمة التعويض الفوري لدى اكبر ثلاثة بنوك (٪)						٧٠٪	

أداء البنوك الأعضاء

على الرغم من الظروف المالية والاقتصادية الصعبة التي شهدتها الساحة الفلسطينية العام الماضي والتداعيات التي افرزتها الحرب الأخيرة على قطاع غزة، أظهرت المؤشرات المالية الرئيسية للبنوك العاملة في فلسطين لعام 2014، البالغ عددها 17 بنك تحسناً في مؤشرات أدائها مقارنة مع تلك المؤشرات للعام 2013، وذلك بفضل الإجراءات والقرارات التي اتخذتها سلطة النقد في العام 2014، والتي أدت بدورها إلى المحافظة على الاستقرار النقدي في فلسطين وذلك إلى جانب منظومة التعليمات الرقابية والإجراءات المتينة التي تتبناها سلطة النقد وفق أفضل الممارسات الدولية مما مكّن البنوك من تعزيز وتحسين مراكزها المالية بشكل خاص، وعزز قوة واستقرار الجهاز المصرفي بشكل عام، وتالياً ملخص لأهم تطورات تلك المؤشرات:

البنوك الأعضاء

البنوك العاملة في فلسطين كما في نهاية عام ٢٠١٤	تاريخ التأسيس	عدد الفروع والمكاتب في نهاية العام ٢٠١٤	اجمالي الموجودات في نهاية العام ٢٠١٤ مقومة بعملة الدولار (بالمليون دولار)
بنك فلسطين	١٩٦٠	٥٤	٢,٤٧٥,٢
البنك التجاري الفلسطيني	١٩٩٤	٧	٢٨٧,٨
بنك الاستثمار الفلسطيني	١٩٩٥	١٤	٣٢٩,١
البنك الاسلامي العربي	١٩٩٦	١٢	٥٨٠,٣
البنك الاسلامي الفلسطيني	١٩٩٧	١٩	٦٠٧,٢
بنك القدس	١٩٩٥	٢٧	٧٧٢,١
البنك الوطني	٢٠٠٦	٩	٦٩٠,٦
بنك القاهرة عمان	١٩٨٦	٢١	٨٦٧,٥
البنك العربي	١٩٩٤	٣٧	٣,١٧٤,٦
بنك الأردن	١٩٩٤	٣٥	٥٨٠,٧
البنك العقاري المصري العربي	١٩٩٤	٦	١٦٢,٩
البنك التجاري الأردني	١٩٩٤	٥	١٧١,٧
البنك الأهلي الأردني	١٩٩٥	٥	٢٨٣,٥
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٩٥	١٣	٥٩٩,٤
البنك الأردني الكويتي	١٩٩٥	٢	١٢٥,٤
بنك الاتحاد	١٩٩٥	١	٨٤,١
بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود	١٩٩٨	١	٢٣,٤

عدد الفروع والمكاتب في نهاية العام 2014
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
٠
بنك فلسطين
بنك الأردن
بنك القدس
البنك العربي
بنك القاهرة عمان
البنك الاسلامي الفلسطيني
بنك الاستثمار الفلسطيني
بنك الإسكان للتجارة و التمويل
البنك الاسلامي العربي
البنك الوطني
البنك التجاري الفلسطيني
البنك العقاري المصري العربي
البنك التجاري الأردني
البنك الأهلي الأردني
البنك الأردني الكويتي
بنك الاتحاد
بنك HSBCالشرق الأوسط المحدود

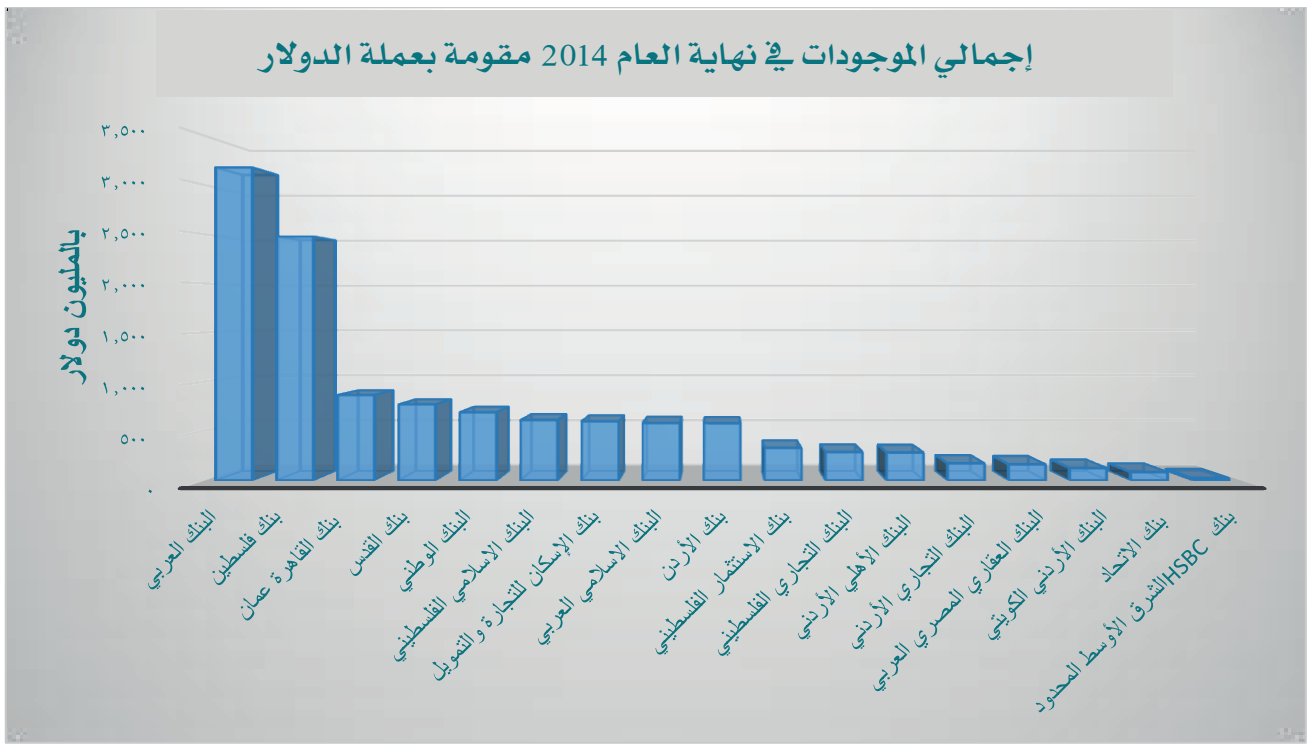
إجمالي الموجودات في نهاية العام 2014 مقومة بعملة الدولار
بالمليون دولار
٣,٥٠٠
٣,٠٠٠
٢,٥٠٠
٢,٠٠٠
١,٥٠٠
١,٠٠٠
٥٠٠
٠
البنك العربي
بنك فلسطين
بنك القاهرة عمان
بنك القدس
البنك الوطني
البنك الاسلامي الفلسطيني
بنك الإسكان للتجارة و التمويل
البنك الاسلامي العربي
بنك الأردن
بنك الاستثمار الفلسطيني
البنك التجاري الفلسطيني
البنك الأهلي الأردني
البنك التجاري الأردني
البنك العقاري المصري العربي
البنك الأردني الكويتي
بنك الاتحاد
بنك HSBCالشرق الأوسط المحدود

1. بلغ إجمالي موجودات البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2014 حوالي 11,535.5 مليون دولار مقابل 10,925.1 مليون دولار في نهاية العام 2013، بزيادة قدرها 610.4 مليون دولار ونسبتها 5.6%، مقابل زيادة قدرها 1,133.9 مليون دولار ونسبتها 11.6% خلال العام 2013.

2. بلغ إجمالي مطلوبات البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2014 حوالي 10,071.5 مليون دولار مقابل 9,565.2 مليون دولار في نهاية العام 2013، بزيادة قدرها 506.3 مليون دولار ونسبتها 5.3%، مقابل زيادة قدرها 1,030.5 مليون دولار ونسبتها 12.1% خلال العام 2013.

3. بلغ إجمالي حقوق الملكية لدى البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2014 حوالي 1,464 مليون دولار مقابل 1,359.9 مليون دولار في نهاية العام 2013، بزيادة قدرها 104.1 مليون دولار ونسبتها 7.7%، مقابل زيادة قدرها 103.3 مليون دولار ونسبتها 8.2% خلال العام 2013.

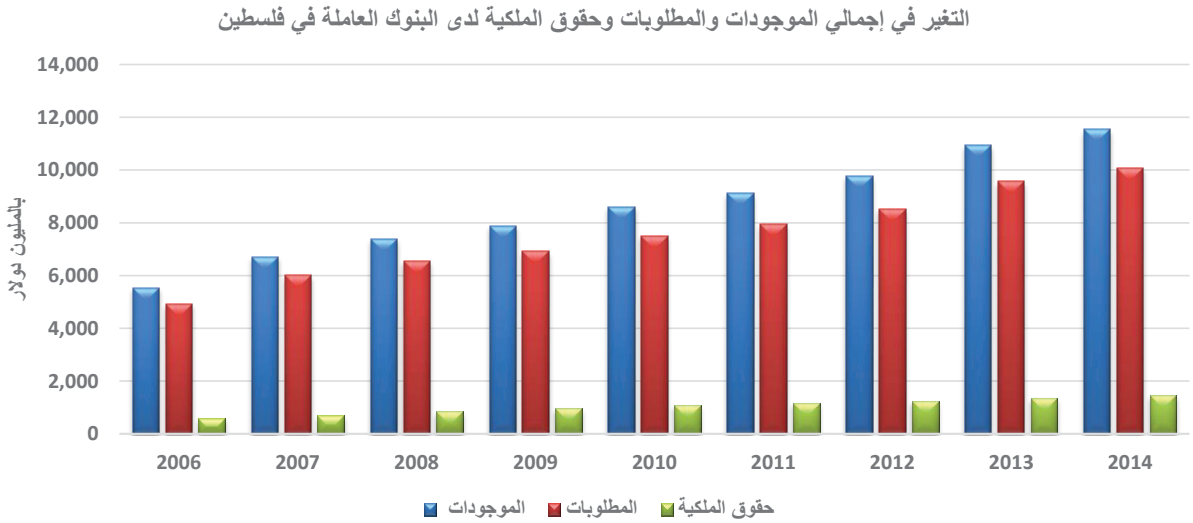

الهيكل العام للموجودات والمطلوبات

- بلغ إجمالي ودائع العملاء في الجهاز في الجهاز المصرفي حوالي 8,934.5 مليون دولار في نهاية العام 2014 مقابل 8,303.7 مليون دولار في نهاية العام 2013، وبزيادة مقدارها 630.8 مليون دولار ونسبتها 7.6%، وشكلت هذه الودائع ما نسبته 88.7% من إجمالي المطلوبات في العام 2014 مقابل 86.8% للعام 2013.

- بلغ مقدار صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة حوالي 4,818.5 مليون دولار في نهاية العام 2014 مقابل 4,404.1 مليون دولار في نهاية العام 2013 وبزيادة قدرها 414.3 مليون دولار ونسبتها 9.41%، وقد شكلت هذه التسهيلات ما نسبته 40.6% من إجمالي الموجودات في العام 2014 مقابل 39.4% في نهاية العام 2013.

- بلغ مقدار مجموع الاستثمارات (أسهم وسندات داخل وخارج فلسطين) لدى البنوك الأعضاء حوالي 1,127 مليون دولار في نهاية العام 2014 مقابل 1,006.9 مليون دولار في نهاية العام 2013، وبارتفاع قدره 120.1 مليون دولار ونسبته 11.9%، وشكلت هذه الاستثمارات ما نسبته 9.8% من إجمالي الموجودات في العام 2014 مقابل 9.2% في العام 2013.

- بلغ مقدار الالتزامات خارج قائمة المركز المالي (التسهيلات غير المباشرة) حوالي 1,200.2 مليون دولار في نهاية العام 2014 مقابل 1,001.1 مليون دولار في نهاية العام 2013 وبزيادة قدرها 199.1 مليون دولار ونسبتها 19.9%، وقد شكلت هذه الالتزامات ما نسبته 10.4% من إجمالي الموجودات للبنوك العاملة في فلسطين في العام 2014 مقابل 9.2% في العام 2013.

محفظة التسهيلات الائتمانية:

- بلغت نسبة القروض غير العاملة منسوبة إلى إجمالي القروض المباشرة حوالي 2.5% للبنوك العاملة في فلسطين في نهاية العام 2014 مقارنة بنسبة 2.9% في العام 2013.
- بلغت نسبة تغطية المخصصات إلى التسهيلات غير العاملة لدى الجهاز المصرفي حوالي 61.4% في نهاية العام 2014 مقابل 58.8% للعام 2013.
- بلغت نسبة المخصص المقتطع خلال العام للتسهيلات إلى صافي إيرادات الفوائد حوالي 5.5% في نهاية 2014 مقابل 8.3% في نهاية 2013.
- بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة إلى إجمالي التسهيلات حوالي 4.62% للعام 2014 مقابل 3.51% للعام 2013.

نسبة كفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال لإجمالي الجهاز المصرفي حوالي 18.94% للعام 2014، مقابل 19.99% للعام 2013، علماً بأن تعليمات سلطة النقد تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بمقدار 12%، كما أن مقررات بازل 2 تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بمقدار 8%.

الربحية:

- وعلى صعيد قائمة الدخل فقد بلغ صافي الأرباح قبل الضريبة للجهاز المصرفي في نهاية العام 2014 ما مقداره 196.1 مليون دولار للعام 2014، مقابل 201.2 مليون دولار في نهاية العام 2013، وبانخفاض قدره 5.1 مليون دولار، ونسبته 2.6%.
- بلغت نسبة العائد قبل الضريبة إلى متوسط الموجودات لدى الجهاز المصرفي حوالي 1.72% للعام 2014، مقابل 1.94% للعام 2013.
- بلغت نسبة العائد قبل الضريبة إلى متوسط حقوق الملكية لدى الجهاز المصرفي حوالي 17.11% للعام 2014 مقابل 18.73% للعام 2013.

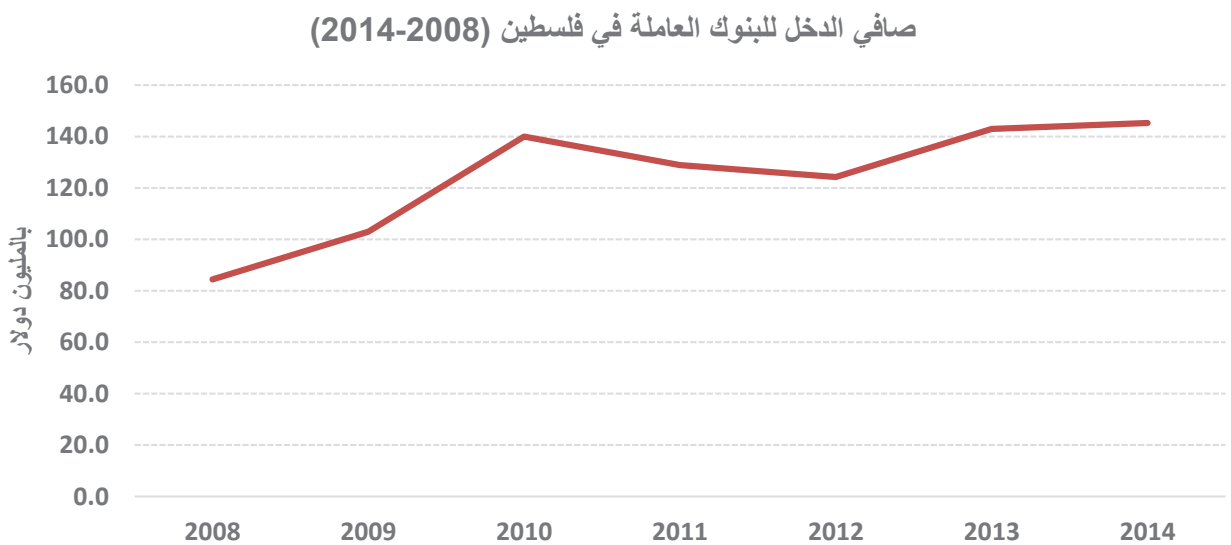

أهم مؤشرات الأداء المالي للأعوام الخمس الأخيرة للبنوك الأعضاء:

أهم مؤشرات الأداء المالي للأعوام الخمس الاخيرة					
النسبة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات	٣٢,١٪	٣٧,٤٪	٤١,٠٪	٣٩,٤٪	٤٠,٨٪
نسبة الاستثمارات في الاوراق المالية الى اجمالي الموجودات	١٠,٦٪	١٠,٤٪	٨,٨٪	٩,٠٪	٩,٥٪
نسبة القروض غير العاملة الى اجمالي القروض المباشرة	٣,١٪	٢,٨٪	٣,١٪	٢,٩٪	٢,٥٪
نسبة المخصص المقتطع خلال العام للتسهيلات إلى صافي ايرادات الفوائد	٩,٢٪	٩,٢٪	١٣,٩٪	٨,٣٪	٥,٥٪
نسبة كفاية رأس المال	٢١,٤٪	٢١,١٪	٢٠,٣٪	٢٠,٠٪	١٩,١٪
نسبة العائد على متوسط الموجودات (قبل الضريبة)	٢,١٪	١,٩٪	١,٨٪	١,٩٪	١,٧٪

الخطة الاستراتيجية للمؤسسة

تقوم المؤسسة بمهماتها ومسؤولياتها القانونية ضمن خطتها الإستراتيجية، لتحقيق أهدافها الإستراتيجية والوطنية المتمثلة في تأمين الحماية لأموال المودعين، وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي، وتشجيع الادخار، الذي من شأنه أن يسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الوطني وسلامته، وتحقيق مستوى الاحتياطي المستهدف بواقع 3% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

ولتعزيز الخطة الإستراتيجية ستقوم المؤسسة بإعداد برنامج مالي متوسط الأجل يستند إلى مجموعتين من مؤشرات القياس: **المجموعة الأولى** تتضمن المؤشرات الاسترشادية لمتغيرات لا تقع ضمن سيطرة المؤسسة المباشرة لكنها تؤثر بشكل فعال وأساسي في تحقيق مهماتها مثل معدل نمو الودائع الخاضعة لأحكام القانون،**المجموعة الثانية** تتضمن مؤشرات متابعة الأداء المؤسسي التي تمثل أداء المؤسسة الفعلي، وتشمل متغيرات تقع ضمن سيطرة المؤسسة المباشرة، كما تؤثر في تحقيق مهماتها مثل معدل العائد على استثمارات المؤسسة، وقيمة المصاريف والنفقات.

تقوم المؤسسة سنوياً بمراجعة شاملة لهذه المؤشرات وتحديث للفرضيات في ضوء المستجدات التي تطرأ على الاقتصاد بشكل عام وعلى عمل المؤسسة بشكل خاص، وتتعلق أهم الفرضيات بالنمو السنوي للودائع، ورسوم الاشتراك التي تحصلها المؤسسة سنوياً من البنوك الأعضاء.

مع الإشارة الى أنه تم إعداد مؤشرات متوسطة الأجل تعتمد على بيانات الودائع والمودعين للسنوات السابقة بحيث تعتمد على أساس متوسط معدلات النمو لهذه البيانات.

تشير النتائج الأولية للخطة الإستراتيجية إلى إمكانية تحقيق مستوى الإحتياطي المستهدف بواقع 3% من إجمالي الودائع الخاضعه لأحكام القانون بحلول العام 2023

المؤشرات الرئيسية متوسطة الأجل:

البند	فعلي		متوقع				
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة (مليون دولار)	٨,١١٩,٨	٨,٧٨٩,٨	٩,٥١٥,١	١٠,٣٠٠,٣	١١,١٥٠,٢	١٢,٠٧٠,٢	١٣,٠٦٦,٢
قيمة التعويض الفوري (مليون دولار)	٢,٤٠٩,٥	٢,٥٢٦,٠	٢,٦٤٨,١	٢,٧٧٦,١	٢,٩١٠,٤	٣,٠٥١,١	٣,١٩٨,٦
إحتياطيات المؤسسة (مليون دولار)	٢١,٦٤	٤٨,٧٠	٧٨,٨٦	١١٢,٠٠	١٤٨,٤٠	١٨٨,٣١	٢٣٢,٠٥
احتياطيات المؤسسة الى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانونها (٪)	٠,٢٦٧٪	٠,٥٥٤٪	٠,٨٢٩٪	١,٠٨٧٪	١,٣٣١٪	١,٥٦٠٪	١,٧٧٦٪
احتياطيات المؤسسة الى قيمة التعويض الفوري (٪)	٠,٩٪	١,٩٪	٣,٠٪	٤,٠٪	٥,١٪	٦,٢٪	٧,٣٪
الاحتياطي المستهدف الى قيمة التعويض الفوري (٪)	١٠,١٪	١٠,٤٪	١٠,٨٪	١١,١٪	١١,٥٪	١١,٩٪	١٢,٣٪
قيمة التعويض الفوري الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (٪)	٢٩,٧٪	٢٨,٧٪	٢٧,٨٪	٢٧,٠٪	٢٦,١٪	٢٥,٣٪	٢٤,٥٪

التوعية الإعلامية

كثفت المؤسسة جهودها في عام 2014 للارتقاء بنسبة وعي الجمهور بنظام ضمان الودائع في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال حملة واسعة اعتمدت على كافة الوسائل الإعلانية المرئية والمسموعة والإلكترونية، وانطلقت الحملة تحت شعار «أموالك في البنك في أمان..نحن الضمان». كما قامت المؤسسة بتعزيز العلاقة مع البنوك الأعضاء كونهم القناة الأساسية في التواصل مع الجمهور ونسقت مع البنوك لإضافة لوحات تتضمن رسالة واضحة لجمهور المودعين بأن البنك عضو في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، بالإضافة إلى توزيع مطويات تعريفية عن المؤسسة في فروع ومكاتب البنوك الموزعة على المحافظات.

وتحرص المؤسسة على إطلاع الجمهور على آخر المستجدات والأخبار من خلال موقعها الإلكتروني، ومن خلال الأخبار الصحفية، كما تركز المؤسسة على القيام بلقاءات التوعية المباشرة، وكان أهمها تنظيم محاضرات توعية في الجامعات الفلسطينية.

وخطتنا للعام القادم تتضمن حملات إعلانية وإعلامية أخرى تهدف إلى تشجيع الادخار وتعزيز هوية المؤسسة.

التواصل الدولي والإقليمي:

تم قبول المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع عضواً كاملاً في المؤسسة الدولية لضامني الودائع IADI في نوفمبر 2013، بالإضافة إلى قبول عضويتها في اللجنة الإقليمية للشرق الأوسط وشمالي إفريقيا لضامني الودائع (MENA)، وقد شاركت منذ تأسيسها في العديد من المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية وورشات العمل المتخصصة في مجال ضمان الودائع، وقامت بزيارات تفاعلية للاطلاع على تجارب مؤسسات أنظمة الودائع الأخرى، كمشاركتها في ورشة عمل حول نظام الودائع، وورشة عمل تقنية حول تطوير نظام مبني على المخاطر، إضافة الى قيام المؤسسة بعمل تقييم ذاتي ومفصل للامتثال للمبادئ الاساسية لأنظمة ضمان الودائع الثمانية عشر مبدأ الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

رام الله – فلسطين

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

للفترة من تاريخ التأسيس (7 تشرين الثاني 2013) ولغاية 31 كانون الأول 2014

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

2014
التقرير السنوي ANNUAL REPORT

Deloitte.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
عمارة المشرق للتأمين
حي النهضة، الماصيون
صندوق البريد ٤٤٧
رام الله، فلسطين
هاتف : ٠٤٨ ٢٩٨ ٢ ٩٧٠+
فاكس : ٩١٥٣ ٢٩٥ ٢ ٩٧٠+
www.deloitte.com/middleeast

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين
المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

تقرير حول القوائم المالية

قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة **للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع** ("المؤسسة") والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ وكل من قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى .

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية الإحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكنها من إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خاليةً من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ .

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية إستناداً إلى تدقيقنا . لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات ، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وعند القيام بتقييم تلك المخاطر ، يأخذ مدقق الحسابات في الإعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمؤسسة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية ، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف ، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المؤسسة . يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية .

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق .

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

الرأي

في رأينا ، أن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي **للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع** كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً لأحكام قانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الخاص بإنشاء مؤسسة ضمان الودائع.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تحتفظ المؤسسة بسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية وان القوائم المالية تتفق مع تلك السجلات، وفي حدود المعلومات التي توفرت لنا، لم يرد الى علمنا وقوع اي مخالفات خلال الفترة لأحكام قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ بحيث يمكن أن يكون لها أثر جوهري على أعمال المؤسسة او مركزها المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ باستثناء عدم الإمتثال لأحكام المادة رقم (١٤) من قانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ والمتمثل في عدم تسديد مبلغ ١٨ مليون دولار أمريكي من مساهمة وزارة المالية الفلسطينية في رأس مال المؤسسة من أصل ٢٠ مليون دولار أمريكي، حيث تنص المادة رقم (١٤) على أن يتم تسديد مساهمة الحكومة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ سريان هذا القانون.

هذا ، وقد حصلنا من الإدارة على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها مهمة لأداء مهمتنا.

رام الله - فلسطين
في: ٣٠ آذار ٢٠١٥

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

أحمد دعدوع
إجازة رقم (١٢٨)

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	إيضاحات	٢٠١٤ دولار امريكي
الموجـــودات		
أرصدة لدى البنوك وسلطة النقد الفلسطينية	٥	١٩,٠٢٩,٦٢٢
رسوم إشتراك ومساهمات مستحقة القبض	٦	٦,١٠٧,٤٥١
موجودات متداولة أخرى		١٥,٧٠٢
ممتلكات ومعدات – صافي	٧	٢١٧,٥٩٢
مجموع الموجودات		٢٥,٣٧٠,٣٦٧
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
مطلوبات متداولة أخرى		١٦,٨١٥
مخصصات إنتفاعات الموظفين	٨	١٢,٧٥٢
مجموع المطلوبات		٢٩,٥٦٧
حقوق الملكية		
رأس المال	٩	٣,٧٠٠,٠٠٠
الإحتياطيات		
إحتياطيات البنوك الإسلامية	١٠	٢,٢٣٣,٣٦٣
إحتياطيات البنوك التجارية	١٠	١٩,٤٠٧,٤٣٧
		٢١,٦٤٠,٨٠٠
مجموع حقوق الملكية		٢٥,٣٤٠,٨٠٠
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٢٥,٣٧٠,٣٦٧

زاهر الهموز
المدير العام

قدري عمارنه
المدير المالي

تشكل الإيضاحات المرفقة من رقم "١" الى رقم "١٤" جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

٥

قائمة الدخل
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	إيضاحات	٢٠١٤ دولار امريكي
رسوم اشتراك	١١	٢٢,٢١٠,٧٠٠
إيرادات أخرى		٣٧,٥٢٨
إجمالي الايرادات		٢٢,٢٤٨,٢٢٨
نفقات الموظفين		(٦٠,٧٦٧)
إستهلاكات	٧	(٦,٦٦٣)
خسارة فروقات عملة		(٢٧١,٧٦٥)
مصاريف إدارية وعمومية	١٢	(٢٦٨,٢٣٣)
إجمالي المصروفات		(٦٠٧,٤٢٨)
صافي الوفر للفترة		٢١,٦٤٠,٨٠٠

تشكل الإيضاحات المرفقة رقم "١" الى رقم "١٤" جزءاً لا يتجزّأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

٦

قائمة الدخل الشامل
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	٢٠١٤ دولار امريكي
صافي الوفر للفترة	٢١,٦٤٠,٨٠٠
بنود الدخل الشامل الآخر	--
إجمالي الوفر الشامل للفترة	٢١,٦٤٠,٨٠٠

تشكل الإيضاحات المرفقة رقم "١" الى رقم "١٤" جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	رأس المال	الإحتياطيات	مجمـوع حقوق الملكية
	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي
الرصيد في أول الفترة	--	--	--
رأس المال	٣,٧٠٠,٠٠٠	--	٣,٧٠٠,٠٠٠
إجمالي الوفر الشامل للفترة	--	٢١,٦٤٠,٨٠٠	٢١,٦٤٠,٨٠٠
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤	٣,٧٠٠,٠٠٠	٢١,٦٤٠,٨٠٠	٢٥,٣٤٠,٨٠٠

تشكل الإيضاحات المرفقة رقم "١" الى رقم "١٤" جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التدفقات النقدية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	إيضاحات	٢٠١٤
		دولار امريكي
الأنشطة التشغيلية		
صافي الوفر الفترة		٢١,٦٤٠,٨٠٠
تعديلات :		
استهلاكات	٧	٦,٦٦٣
مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين		٤,٠٤٣
صندوق إدخار الموظفين		٥,٣٦٧
التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		٢١,٦٥٦,٨٧٣
(الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية		
رسوم إشتراك ومساهمات مستحقة القبض		(٦,١٠٧,٤٥١)
موجودات متداولة أخرى		(١٥,٧٠٢)
الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية		
مطلوبات متداولة أخرى		١٦,٨١٥
مخصصات منافع الموظفين		٣,٣٤٢
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		١٥,٥٥٣,٨٧٧
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
إضافات ممتلكات ومعدات		(٢٢٤,٢٥٥)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(٢٢٤,٢٥٥)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
رأس المال		٣,٧٠٠,٠٠٠
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		٣,٧٠٠,٠٠٠
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		١٩,٠٢٩,٦٢٢
النقد وما في حكمه في بداية الفترة		--
النقد وما في حكمه في نهاية الفترة	٥	١٩,٠٢٩,٦٢٢

تشكل الإيضاحات المرفقة رقم "١" الى رقم "١٤" جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

١- عام

تاسست المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب القرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٣ من قبل رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمعمول به بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣.

حقوق ملكية نظام ضمان الودائع

تتكون حقوق ملكية نظام ضمان الودائع مما يلي :

- مساهمة الحكومة بمبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها، وتسدد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ سريان القانون
- رسوم تأسيس غير مستردة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها، تدفع من قبل العضو خلال مدة أقصاها خمسة عشرة يوماً من التاريخ الذي يصبح فيه عضواً في نظام ضمان الودائع.
- الإحتياطيات التي تكونها المؤسسة بموجب أحكام المادة رقم (٢٠) من القانون والتي تنص على تكوين احتياطيات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليبلغ حدها ما لا يقل عن ٣% من مجموع الودائع الخاضعة لاحكام القانون.

مصادر تمويل نظام ضمان الودائع

تتكون مصادر تمويل نظام ضمان الودائع مما يلي :

- رسوم الإشتراك السنوية التي يدفعها الأعضاء للمؤسسة بشكل ربع سنوي وفقاً للتعليمات الصادرة لهذه الغاية
- عوائد إستثمار أموال نظام ضمان الودائع
- القروض التي تحصل عليها المؤسسة بموجب أحكام القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣
- المنح المالية المقدمة للمؤسسة من أية جهة يوافق عليها مجلس الإدارة

تهدف المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وفقاً لأحكام القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الى حماية حقوق مودعي الأموال لدى الأعضاء وفقاً لسقف التعويضات، تعزيز ثقة المتعاملين مع الجهاز المصرفي والمساهمة في الحفاظ على إستقراره ودفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع.

بلغ عدد موظفي المؤسسة ثلاثة موظفين كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤.

ان هذه القوائم المالية هي الاولى التي تصدر للمؤسسة.

تم إقرار القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس الإدارة في الجلسة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ١٨ أيار ٢٠١٥.

٢- تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

٢-١ معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم تقم المؤسسة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد:

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٢- تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-١ معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد (تتمة):

	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩): الأدوات المالية (٢٠١٤): صدرت النسخة النهائية لهذا المعيار في شهر تموز ٢٠١٤ وطرحت ما يلي:	أول كانون الثاني ٢٠١٨

١- تصنيف جديد لأدوات الدين المحتفظ بها بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها مع إمكانية البيع، حيث يتم تصنيفها ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

٢- تطبيق نموذج الخسارة المتوقعة لاحتساب خسارة تدني الموجودات المالية وذلك من خلال ثلاثة مراحل تبدأ بتحديد خسارة التدني المتوقعة خلال الاثني عشر شهرا التالية لتاريخ الاعتراف المبدئي بالتسهيلات الائتمانية ومن ثم تحديد خسارة التدني في حال زيادة مخاطر التسهيلات الائتمانية بشكل جوهري وقبل ان تصبح هذه التسهيلات غير عاملة والمرحلة الأخيرة عندما تصبح التسهيلات الائتمانية غير عاملة بشكل فعلي.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-١ معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥): الإيرادات من العقود مع العملاء.	أول كانون الثاني ٢٠١٧.
تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤ والمتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (٥) و (٧) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (١٩) و (٣٤).	أول تموز ٢٠١٦.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨): توضيح للطرق المحاسبية المقبولة للاستهلاك والإطفاء.	أول كانون الثاني ٢٠١٦.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١١): محاسبة شراء الحصص في العمليات المشتركة.	أول كانون الثاني ٢٠١٦.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٤١): تتطلب معالجة الأصول البيولوجية التي ينطبق عليها تعريف النباتات المنتجة كممتلكات ضمن المعيار المحاسبة الدولي رقم (١٦).	أول كانون الثاني ٢٠١٦.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الأرباح أو الخسائر الناجمة عن بيع الأصول أو المساهمة بها بين المستثمر وشركاته التابعة أو استثماراته المشتركة.	أول كانون الثاني ٢٠١٦.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧): السماح للمنشآت بالمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة، المشاريع المشتركة والشركات الزميلة إما بالكلفة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) أو باستخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة.	أول كانون الثاني ٢٠١٦.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٢- تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-١ معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد (تتمة)

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٢) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الجوانب الخاصة بتطبيق الاستثناء من التوحيد في المنشآت الاستثمارية.	أول كانون الثاني ٢٠١٦.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): إن هذه التعديلات تشير الى المعوقات التي تواجه معدي القوائم المالية الذين يستخدمون تقديراتهم عن إعداد التقارير المالية.	أول كانون الثاني ٢٠١٦.
تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ والمتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (٢) و (٣) و (٨) و (١٣) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (١٦) و (٢٤) و (٣٨).	أول تموز ٢٠١٤.
تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ والمتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (١) و (٣) و (١٣) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠).	أول تموز ٢٠١٤.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩): منافع الموظفين توضح كيفية الاعتراف بمساهمة الموظفين أو الأطراف الخارجية المرتبطة بالخدمة من حيث توزيعها على مدة الخدمة.	أول تموز ٢٠١٤.

تتوقع إدارة المؤسسة أن يتم تطبيق المعايير المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير أي أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة .

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٣- أهم السياسات المحاسبية

٣-١ بيان الإلتزام
تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ووفقاً لأحكام القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الخاص بتأسيس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.

٣-٢ أسس الإعداد
تم إعداد القوائم المالية المرفقة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه. تعتمد التكلفة التاريخية بشكل عام على القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الموجودات والخدمات.

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو كان مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر، وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تلك العوامل عند تسعير الأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس. تم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه القوائم المالية على ذلك الأساس، باستثناء القياسات التي تتشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست قيمة عادلة، مثل القيمة المستخدمة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦).

إن الدولار الأمريكي هو عملة اظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمؤسسة .

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٣ تحقق الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الدرجة التي يحتمل معها أن تتدفق المنافع الاقتصادية للمؤسسة وأن يتم قياس الإيرادات بطريقة موثوقة، كما يجب الالتزام بمعايير الاعتراف المحددة التالية قبل الاعتراف بأية إيرادات.

يتم الإعتراف بإيرادات الإشتراكات عند إستحقاقها. يقوم كل عضو في نظام ضمان الودائع تسديد رسوم الإشتراك بشكل ربع سنوي وفقاً للقانون، تكون نسبة الإشتراك٣ بالألف الى ٨ بالألف كحد أقصى من مجموع الودائع المشمولة بالضمان. ويجوز للمجلس مراجعة نسب الإشتراك السنوية وتعديلها.

٣-٤ ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها ان الاعمار الانتاجية تكون وفق نسب الاستهلاك التالية:

	نسبة الاستهلاك %
برامج و أجهزة مكتبية	٣٣
أثاث ومفروشات	٢٠
تحسينات على المباني المستاجرة	١٤

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل فترة تقرير ، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم إستبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من إستخدامها أو من التخلص منها .

٣-٥ انخفاض قيمة الأصول الملموسة

تجري المؤسسة في نهاية كل فترة مالية مراجعة على القيم المدرجة للأصول لتحديد وجود أي مؤشرات تدل على تعرض الأصول لانخفاض القيمة. في حال ظهور مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة المستردة للأصول لكي يتم تحديد مدى الخسارة، (إن وجدت). وفي حال يصعب فيها تقدير القيمة المستردة لأي من الأصول الفردية، تقوم المؤسسة بتقدير القيمة المستردة لوحدة توليد النقد التابعة للأصل. عندما يمكن تحديد أساساً معقولاً وثابتاً للتوزيع. تُوزع الأصول التجارية أيضاً إلى وحدات توليد النقد الفردية، أو يتم توزيعها بخلاف ذلك إلى أصغر وحدة من وحدات توليد النقد يمكن لها تحديد أساساً معقولاً وثابتاً للتوزيع.

وتقدّر القيمة المستردة بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع أو القيمة الناتجة من الاستخدام، أيهما أعلى. عند تقييم القيمة المستخدمة فإن التدفقات النقدية المقدرة يتم خصمها لقيمتها الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس قيمتها النقدية الحالية في السوق والمخاطر المتعلقة بالأصل والتي لم يتم تعديل التوقعات المستقبلية للتدفقات النقدية الخاصة بها.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٥ انخفاض قيمة الأصول الملموسة (تتمة)

أما إذا كانت القيمة المستردة المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من قيمته الحالية، يتم خفض القيمة الحالية للأصل (أو وحدة توليد النقد) للوصول إلى قيمته المستردة. تحمل خسائر انخفاض القيمة على قائمة الدخل إلا إذا كان الأصل قد تم إعادة تقييمه وفي هذه الحالة فإن خسارة الانخفاض في القيمة تعامل كانخفاض في إعادة التقييم.

في حالة تم لاحقاً عكس خسارة انخفاض القيمة، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى أن تصل للقيمة المقدرة المستردة على أن لا تكون الزيادة أعلى من القيمة المدرجة فيما لو لم يكن هناك انخفاض في قيمة الأصل (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم تسجيل عكس خسارة الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل إلا إذا كان الأصل قد تم إعادة تقييمه، وفي هذه الحالة فإن عكس خسارة الانخفاض في القيمة تعامل كزيادة في إعادة التقييم

٣-٦ مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم أخذ مخصص للإلتزامات المترتبة على المؤسسة من تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري في فلسطين. تسجل المبالغ الواجب إقتطاعها على حساب الأرباح والخسائر وتسجل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة.

٣-٧ صندوق إدخار الموظفين

تدير المؤسسة صندوق إدخار خاص بالموظفين المثبتين بحيث تقتطع المؤسسة ٦% من الرواتب الاساسية من الموظفين وتساهم المؤسسة بنسبة ١٢% في هذا الصندوق.

٣-٨ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المؤسسة التزامات في تاريخ المركز المالي ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه. تقوم المؤسسة بتكوين مخصصات خصماً على قائمة الدخل لأي التزامات أو مطالبات محتملة وفقاً للقيمة المقدرة لها وإحتمالات تحققها بتاريخ المركز المالي.

٣-٩ العملات الأجنبية

إن القوائم المالية يتم عرضها بالدولار الأمريكي والذي يمثل عملة البيئة الإقتصادية السائدة التي تمارس بها المؤسسة نشاطها (العملة الوظيفية). ويتم الإعتراف بالعملات التي تتم بعملات غير العملة الوظيفية للمؤسسة بأسعار تواريخ المعاملات في نهاية كل فترة تقرير.

يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ المركز المالي والمعلنة من سلطة النقد الفلسطينية، ويتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

كانت أسعار صرف العملات الرئيسية التي تتعامل معها المؤسسة مقابل الدولار الأمريكي (عملة السجلات المحاسبية والقوائم المالية) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤:

	دولار أمريكي ٢٠١٤
شيقل اسرائيلي	٠,٢٥٦
دينار أردني	١,٤١٠
يورو أوروبي	١,٢١

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-١٠ الموجودات المالية

تشمل الموجودات المالية للمؤسسة: أرصدة لدى البنوك وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية وذمم مدينة أخرى (ما عدا المصاريف المدفوعة مقدماً وسلفيات للموظفين). يتم تصنيف هذه الموجودات "كقروض وذمم مدينة". إن تصنيف الموجودات المالية بالشكل المذكور يتم بناءً على طبيعة وهدف اقتناء تلك الموجودات المالية ويتم تحديدها في وقت الاعتراف المبدئي.

النقد وما في حكمه

يتمثل النقد وما حكمه في النقد وأرصدة الودائع الثابتة تحت الطلب لدى البنوك وأيه إستثمارات قصيرة الأجل ذات سيولة عالية قابلة للتحويل إلى نقد معلوم وغير خاضعة لمخاطر التغير في القيمة بشكل جوهري.

الذمم المدينة

يتم تصنيف الذمم المدينة ورسوم إشتراكات مستحقة القبض التي لها دفعات ثابتة ومحددة ولا يتم تداولها في سوق نشط كقروض وذمم مدينة. يتم قياس القروض والذمم المدينة بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي انخفاض في القيمة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم مراجعة القيم الحالية للموجودات المالية بهدف تحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على انخفاض قيمة تلك الموجودات المالية في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تخفيض قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل موضوعي كنتيجة لحدث أو أحداث حصلت لاحقاً للاعتراف المبدئي بتلك الموجودات المالية، يشير إلى تأثر التدفق النقدي المتوقع مستقبلاً لتلك الموجودات المالية.

بعض فئات الموجودات المالية، مثل الذمم التجارية المدينة، والموجودات التي لا يتم خفض قيمتها بشكل إفرادي حيث يتم فحصها لانخفاض القيمة بشكل إجمالي. يتمثل الدليل الموضوعي لانخفاض قيمة محفظة الذمم المدينة بالخبرة السابقة للمؤسسة في تحصيل الذمم، الزيادة في عدد الدفعات المستحقة للمحفظة خلال الفترة السابقة، إضافة إلى التغيرات الملحوظة في الظروف الاقتصادية السائدة والتي لها علاقة بتحصيلات الذمم.

يتم تخفيض القيمة المدرجة لجميع الموجودات المالية بقيمة خسائر الإنخفاض في القيمة مباشرة، بإستثناء الذمم المدينة والتي يتم تخفيضها بإستدراك مخصص للذمم المشكوك في تحصيلها. في حال اعتبار الذمم المدينة غير قابلة للتحصيل يتم إقفال تلك الذمم مقابل مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها. وفي حال استرداد ذمم مدينة قد تم إقفالها من قبل فيتم إثباتها كتحصيلات مقابل مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها. يتم إثبات التغير في القيمة المدرجة لمخصص الذمم المشكوك في تحصيلها ضمن الأرباح أو الخسائر.

في حال تم في فترة لاحقة انخفاض قيمة خسارة انخفاض القيمة، وهذا الانخفاض يمكن ربطه بشكل موضوعي لأحداث تمت بعد الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة، فإن خسارة انخفاض القيمة المعترف بها سابقاً يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر إلى المدى الذي يجعل القيمة الدفترية للموجودات المالية كما بتاريخ انخفاض القيمة لا تتعدى التكلفة المطفأة كما أن لو لم يحدث أي انخفاض في القيمة.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)
٣-١٠ الموجودات المالية (تتمة)

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المؤسسة بإلغاء الاعتراف بأحد الموجودات المالية فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفق النقدي من تلك الموجودات المالية أو عند تحويلها وبالتالي تحويل جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكية الموجودات المالية إلى طرف آخر. إذا لم يقم المؤسسة بتحويل تلك الموجودات بشكل كامل أو لم يقم بتحويل جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكيتها واستمر بالسيطرة عليها فإن المؤسسة يقوم بالاعتراف بحصته المحتفظة في الموجود المالي بالإضافة إلى الالتزامات ذات الصلة المتوجب عليها سدادها، أما في حالة احتفاظ المؤسسة بشكل جوهري بكافة مخاطر ومنافع الملكية للموجودات المالية فإن المؤسسة تستمر بالاعتراف بالموجود المالي.

المطلوبات المالية

يتم تصنيف الذمم الدائنة الأخرى (بإستثناء مصاريف مقبوضة مقدماً، ومساهمات البنوك المدفوعة مقدماً) "كمطلوبات مالية أخرى".

المطلوبات المالية الأخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى بشكل مبدئي بالقيمة العادلة مطروحاً منها مصاريف المعاملات ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي حيث يتم الإعتراف بمصاريف الفوائد وفقاً لأسعار الفائدة الفعلية السائدة ، باستثناء الالتزامات قصيرة الأجل وذلك عندما يكون الاعتراف بالفوائد غير مادي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المؤسسة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم الإيفاء بها، إلغاؤها أو عند انتهاء مدتها.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٤- الإفتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ بعض الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصروفات والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة، وبشكل خاص يتطلب من إدارة المؤسسة إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

في اعتقاد الادارة أن إستخدامها للتقديرات ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في مناطق السلطة الفلسطينية.

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم اخذ خسارة التدني (إن وجدت) إلى قائمة الدخل.

تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم أخذ التدني في قائمة الدخل.

يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد المؤسسة إعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل محامي ومستشار المؤسسة القانوني وبموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

٥- أرصدة لدى البنوك وسلطة النقد الفلسطينية

	بنوك ومؤسسات مصرفية تجارية ٢٠١٤	سلطة النقد الفلسطينية ٢٠١٤	المجموع ٢٠١٤
	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي
- حسابات جارية وتحت الطلب (تجارية)	٤٩,٧١٩	١١,٦٥٣,٧٤٥	١١,٧٠٣,٤٦٤
- حسابات جارية وتحت الطلب (إسلامية)	--	١,٧٣٤,٦١١	١,٧٣٤,٦١١
- ودائع تستحق خلال (٣) أشهر (تجارية)	١,٠٠٩,٠٤٧	٤,٥٨٢,٥٠٠	٥,٥٩١,٥٤٧
	١,٠٥٨,٧٦٦	١٧,٩٧٠,٨٥٦	١٩,٠٢٩,٦٢٢

٦- رسوم إشتراك ومساهمات مستحقة القبض

بلغت رسوم الإشتراك ومساهمات مستحقة القبض كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ مبلغ ٦,١٠٧,٤٥١ دولار أمريكي وهي تمثل رسوم الاشتراك ومساهمات غير المقبوضة عن الربع الأخير من سنة ٢٠١٤ .

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٧- ممتلكات ومعدات - صافي

٢٠١٤	تحسينات على المباني المستأجرة	أثاث ومفروشات	برامج و أجهزة مكتبية	المجموع
	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي
الكلفة				
الرصيد في بداية الفترة	--	--	--	--
اضافات	١٢٠,٠٥٨	٣٥,٨٠٨	٦٨,٣٨٩	٢٢٤,٢٥٥
الرصيد في نهاية الفترة	١٢٠,٠٥٨	٣٥,٨٠٨	٦٨,٣٨٩	٢٢٤,٢٥٥
الاستهلاك المتراكم				
استهلاك متراكم في بداية الفترة	--	--	--	--
استهلاك الفترة	٩٢١	١,٥٩٥	٤,١٤٧	٦,٦٦٣
الاستهلاك المتراكم في نهاية الفترة	٩٢١	١,٥٩٥	٤,١٤٧	٦,٦٦٣
صافي ممتلكات ومعدات	١١٩,١٣٧	٣٤,٢١٣	٦٤,٢٤٢	٢١٧,٥٩٢

٨- مخصصات إنتفاعات الموظفين

	٢٠١٤
	دولار امريكي
مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين	٤,٠٤٣
صندوق ادخار الموظفين	٥,٣٦٧
مخصص الاجازات	٣,٣٤٢
	١٢,٧٥٢

٩- رأس المال

يتكون رأس مال المؤسسة من مساهمة الحكومة بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها اضافة الى رسوم تأسيس غير مستردة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها تستوفى من كل عضو في المؤسسة.

حسب المادة رقم (١٤) من قرار بقانون رقم (٧) لعام ٢٠١٣ ، يجب تسديد مساهمة الحكومة خلال ثلاثين يوما من تاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣ ، هذا وقد تم تسديد مبلغ ٢ مليون دولار أمريكي من أصل ٢٠ مليون دولار أمريكي وكذلك يجب تسديد رسوم التأسيس من قبل الأعضاء المشاركين من التاريخ الذي يصبح به عضواً في نظام ضمان الودائع.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٩- رأس المال (تتمة)

إن تفاصيل رأس المال هو كما يلي :

	٢٠١٤ دولار أمريكي
مساهمة الحكومة	٢,٠٠٠,٠٠٠
مساهمات الأعضاء - رسوم تأسيس	١,٧٠٠,٠٠٠
	٣,٧٠٠,٠٠٠

لم تقم وزارة المالية الفلسطينية بتسديد مبلغ ١٨ مليون دولار أمريكي من أصل ٢٠ مليون دولار أمريكي حيث تنص المادة (١٤) على أن يتم تسديد مساهمة الحكومة خلال ثلاثين يوماً حتى تاريخ سريان هذا القانون.

١٠- الاحتياطيات

بموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ ، تقوم المؤسسة بتكوين احتياطيات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليبلغ حدها ما لا يقل عن ٣% من مجموع الودائع الخاضعة لاحكام هذا القانون.

تتألف العناصر المكونة لهذه الاحتياطيات من رسوم الاشتراك السنوية التي يتم تحصيلها من البنوك وعوائد الاستثمارات واية عوائد أخرى بعد تنزيل كافة المصاريف.

تم توزيع المصاريف على الصندوقين "التجاري والإسلامي" نسبة وتناسب من إجمالي إيرادات الصندوقين كالتالي:

	بنوك تجارية ٢٠١٤ دولار أمريكي	بنوك إسلامية ٢٠١٤ دولار أمريكي	المجموع ٢٠١٤ دولار أمريكي
المصاريف	٥٤٤,٧٤١	٦٢,٦٨٧	٦٠٧,٤٢٨

١١- رسوم إشتراك

	٢٠١٤ دولار أمريكي
رسوم إشتراك بنوك تجارية	١٩,٩١٤,٦٥٠
رسوم إشتراك بنوك إسلامية	٢,٢٩٦,٠٥٠
	٢٢,٢١٠,٧٠٠

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

١١- رسوم إشتراك (تتمة)

يمثل هذا البند قيمة رسوم اشتراك البنوك التي تدفع الى المؤسسة بنسبة ثلاثة بالالف من مجموع الودائع المشمولة بالضمان و الخاضعة لاحكام القانون كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤، ولا تعتبر الودائع التالية من ضمن الودائع الخاضعة:

- ودائع الحكومة ومؤسساتها
- ودائع سلطة النقد الفلسطينية
- الودائع ما بين البنوك الاعضاء والمؤسسات المالية الاخرى
- التامينات النقدية في حدود رصيد التسهيلات القائمة بضمانها
- ودائع الأفراد ذوي الصلة بالعضو وفق أحكام قانون المصارف النافذ
- ودائع مدققي حسابات العضو و/أو أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لديه
- ودائع الإستثمار المقيدة وفق ما يحدده المجلس

خلال الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ ، أقر مجلس الادارة بناء على الصلاحيات المعطاه له حسب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ تحديد نسبة الإشتراك ٣ بالألف من مجموع الودائع الخاضعة.

١٢-مصاريف إدارية وعمومية

	٢٠١٤ دولار امريكي
دعاية وإعلان	٩٥,٣٢٠
مكافآت أعضاء مجلس الادارة	٣٢,٤٠٠
سفر وإقامة وتنقلات	٢٩,٠١٢
ايجارات	٥١,٣١٣
أتعاب مهنية	٤,٦٤٠
كهرباء ومياه	١,٩٢٢
قرطاسية ومطبوعات	١,٤٥٠
إشتراكات ورسوم	٣٢,٧٧٨
تنظيف	٣,١٤٠
تعويض نهاية الخدمة	٤,٠٤٣
مساهمة المؤسسة في صندوق الادخار للموظفين	٣,٥٧٨
بريد وهاتف و انترنت	١,٤٨٥
اخرى	٧,١٥٢
	٢٦٨,٢٣٣

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

١٣- أرصدة مع جهات ذات علاقة

تتكون الجهات ذات العلاقة من المؤسسات الزميلة وأعضاء مجلس الادارة وموظفي الإدارة الرئيسيين. كما و تعتبر الحكومة الفلسطينية ومؤسساتها جهات ذات علاقة للمؤسسة.

قامت المؤسسة بمعاملات مع سلطة النقد الفلسطينية ضمن النشاط الاعتيادي للمؤسسة وبالحصول على نسب عوائد تجارية.

تمت المعاملات التالية مع جهات ذات علاقة كما يلي:

	٢٠١٤ دولار امريكي
ايرادات عوائد استثمارية/ ودائع لأجل لدى سلطة النقد الفلسطينية	٢٦,٠٥١

١٤ - إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية المتعلقة بأنشطة المؤسسة وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها، ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على وفر المؤسسة، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين. تتعرض المؤسسة مخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تمثل مخاطر عمليات المتاجرة والتحوط، بالإضافة إلى مخاطر التشغيل. يتم إدارة المخاطر المتعلقة بتغير العوامل وأثر العوامل التكنولوجية من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي وليس من خلال عملية إدارة المخاطر الاعتيادية.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة المؤسسة هو الجهة المسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالاضافة الى ذلك يوجد عدة جهات أخرى مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر المؤسسة.

لجنة المخاطر

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة إدارة المخاطر.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل المؤسسة وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالاضافة الى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة المؤسسة ولجنة التدقيق.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

١٤ - إدارة المخاطر (تتمة)

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المؤسسة على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها بطريقة منخفضة التكاليف. تتطلب إدارة السيولة الاحتفاظ بقدرة كبيرة ومتنوعة على التمويل وتوفر الموجودات السائلة ومصادر نقدية أخرى تقي المؤسسة من التقلبات في مستويات الموجودات والمطلوبات الناتجة عن أحداث أو اضطرابات غير متوقعة في السوق.

تخضع إدارة مخاطر السيولة لسياسة المؤسسة الخاصة بالسيولة والتي تهدف بالدرجة الأولى الى توفر خطة وايجاد آليات للتعامل مع التغيرات غير المتوقعة حين الطلب أو الاحتياج للسيولة في حالات السوق غير الطبيعية. تلتزم إدارة المؤسسة ببلوغ الحد الأقصى من رسوم البنوك ومصادر التمويل الأخرى والحفاظ عليها.

إدارة مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة ذلك من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بشكل دوري .

أ- مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية ، تتعرض المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم المؤسسة بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجية إدارة المخاطر .

ب- إدارة مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الامريكي عملة الأساس للمؤسسة . يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى المؤسسة. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة .

ج- مخاطر التشغيل

تمثل مخاطر التشغيل مخاطر حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة فشل معين ناتج عن التطبيقات التكنولوجية أو العمليات أو أخطاء الموظفين. يعمل المؤسسة على التقليل من حدوث هذه المخاطر ما أمكن من خلال إطار من السياسات والإجراءات لتقييم ومراقبة وإدارة هذه المخاطر. تشمل مراقبة هذه المخاطر العمل على الفصل الفعال للواجبات والصلاحيات وإجراءات المطابقة، بالإضافة الى زيادة وعي الموظفين بهذه المخاطر وطرق تقييمها.

د- مخاطر أخرى

تشمل المخاطر الأخرى مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة. يتم السيطرة على مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية من خلال إطار من السياسات والإجراءات المتعلقة بالإنضباط والمتابعة. يتم إدارة مخاطر السمعة من خلال فحص منتظم للعوامل المتعلقة بسمعة المؤسسة بالاضافة الى إصدار تعليمات وسياسات خاصة حيثما كان ذلك ملائما.